تنمية ترسم المستقبل
SHAPING THE FUTURE

التنميـة المستدامة

مستقبلنا المشترك

- شابين يمنيين
يسطرا قصة نجاح مذهلة
- تمكين حـواء
ضـرورة لا تـقبل التأجيل

تصدر عن
مؤسسة العون للتنمية
AL-AWN FOUNDATION FOR DEVELOPMENT

العدد العاشر - يونيو 2018

العون

عمل مؤسسي
نوعي مستدام الأثر

مؤسسة العون للتنمية
AL-AWN FOUNDATION FOR DEVELOPMENT

الافتتاحية

عبدالله عبدالقادر بن عثمان
المشرف العام

حاضر منتج ومستقبل مشرق

سؤال لابد أن تسأله وتجيب عنه، ليس فقط للدول، بل والمنظمات والأفراد أيضاً، ويواجهون به أنفسهم: هل نحن حقاً أُمناء على مستقبل الأجيال القادمة؟

تواجه دول العالم في الوقت الراهن العديد من الأزمات على مختلف الأصعدة؛ فهناك الأزمة المالية الحادة، والتفاوت الطبقي الاجتماعي الذي بلغ مداه، ولم ير له مثيل منذ قرن مضى، ثم هناك ما هو أسوأ، أعني التغير المناخي، تلك الأزمة التي تهدد الكرة الأرضية كاملة وتعدها بالهلاك.

إن المشكلة الرئيسية، أو لنقل الكارثة الحقيقية التي أنتجت لنا هذه الأزمات جميعا هي عدم الاكتراث بالمستقبل، والمغامرة بمقدرات الأجيال القادمة، فلقد تعدينا وما زلنا نتعدى بلا حساب على نصيبهم من الموارد والثروات بحيث لم يعد من الممكن القول بأن الأجيال القادمة ستكون أفضل حالا منا، فنحن لم نستنفد فقط ما يجب تركه لهم، بل سنورثهم أوضاعاً ومستويات معيشية أكثر سوءاً، وديوناً طائلة، وتغيرات بيئية لا يعرف مداها.

إن تحقيق التقدم والنمو حاضراً ومستقبلاً يتطلب نطاقاً واسعاً من التغيير، يشمل جميع القطاعات والمؤسسات والمنظمات بمجتمعنا اليمني. وانطلاقاً من هذه القاعدة، كانت مؤسسة «العون» ولم تزل تضع أهدافها التنموية المستدامة نصب الأعين وعلى أولويات اهتماماتها. وذلك من خلال إيجاد مجتمع مدني يتسم بالإنتاجية والكفاءة والتعاون، ومحاولة الرفع من كفاءته وفاعليته، وتعزيز مبدأ الشفافية والمسئولية والبيانات المفتوحة، ورفع جودة الأداء والإنتاجية، وتطوير القدرات، وإعداد وبناء القادة، ونشر ثقافة الابتكار والتميز، وتحقيق مبدأ التحول من التعامل الورقي إلى الإلكتروني في خطوة تهدف إلى الحفاظ على البيئة والتقليل من استهلاك الموارد، وغيرها من الاستراتيجيات والبرامج التي تهدف إلى خلق حاضر منتج ومستقبل مشرق.

قد تكون معادلة صعبة، ولكن التحدي الذي لا مفر من مواجهته: كيف يمكننا تحقيق ما نبتغيه اليوم من رخاء وتطور وازدهار دون التضحية بمستقبل أبنائنا، ومجتمعاتنا، بل ومستقبل كوكبنا الأرضي بأكمله؟

تمكين
تنمية لرسم المستقبل
SHAPING THE FUTURE

المشرف العام
عبدالله عبدالقادر بن عثمان

رئيس التحرير
زكريا أحمد بامحيمود

هيئة التحرير
إيناس حميد المليكي
عبدالله سالم باخريصة
فهد حاجب

مجلة تمكين
مجلة مجتمعية علمية , تعني بالتمكين الاجتماعي والتنمية المستدامة , تصدر كل أربعة أشهر, تستهدف المهتمين بالتنمية المجتمعية , الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني, تتضمن تحليلات متقدمة للأحداث والأتجاهات , عبر كوكبة من الكتاب والصحفيين ذوي الاختصاص , العرب والأجانب.

المراسلات
جميع المراسلات ترسل بإسم إدارة المجلة
الجمهورية اليمنية
حضرموت - المكلا
00967774444047
009675317868
tamkeen@alawn.org

www.tamkeenmag.com

14 التعليم بالنموذج الزراعي

25 - 28 شابين يمنيين
يسطرا قصة نجاح مذهلة

60 - 63 تمكين حـــواء
ضـرورة لا تـــقبل التأجيل

34 - 51 مُستقبَلنَا المُشتَرك

66 - 69 الوصفة «السنغافورية

20 - 21 - 70 - 71 أخبار العون

التنمية المجتمعية

عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه و ظروف أفراده، من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات و الطاقات ، و بما يحقق التقدم و النمو للمجتمع و الرفاهية و السعادة للأفراد

اقتصادات ناجحة في بلدان نامية

شاع مصطلح التقشف وتقليل الإنفاق في فترة ما بعد النكسة الاقتصادية عام ٢٠٠٧، فدول كثيرة كالولايات المتحدة ودول غرب أوروبا عكفت على خفض الإنفاق على أمل إيقاف نزيف الديون العامة وتشجيع القطاع الخاص على خلق فرص عمل. لكن النتائج المأمولة لم تتحقق، فالديون لم تزل في ارتفاع، وفرص العمل في انخفاض.

في نفس الوقت نمت اقتصادات دول أخرى بمعدل أسرع مما كان قبل الأزمة الاقتصادية. المثير للمفارقة أن معظم هذه الدول (ومنها البرازيل وتشيلي وأوروجواي) تقع تحت تصنيف الدول النامية. فقد كشفت التقارير الاقتصادية أن ٦٠٪ من الدول النامية تنخفض معدلات البطالة فيها حاليا مقارنة بعام ٢٠٠٧، وأن ٧٥٪ منها أعلن أنحسار معدلات الفقر لديه منذ عام ٢٠٠٧. هذا بينما لم تزل الولايات المتحدة- الحصن الذي لطالما كان منيعا للاقتصاد العالمي- تتعثر خلال محاولتها الوقوف على قدميها، فنسبة البطالة فيها (٧,٧٪) أكبر مرة ونصف مقارنة بعام ٢٠٠٧ (٤,٦٪).

لماذا نجحت هذه الدول؟

هذا النجاح الاقتصادي لم ياتي مجانا ولم يتحقق من فراغ. فما الذي فعلته هذه الدول مختلفا عما فعلته أكثر الدول تقدماً وخبرة اقتصادية، فتفوقت عنها وتركتها في غياهب الكساد؟ هل قللت الضرائب؟ خففت التشريعات والقوانين؟ فرضت سياسة تقشف وقلصت الإنفاق الحكومي؟ في الواقع، العكس هو ما حدث!

رغم أن هذه الدول الثلاث تشجع الاستثمار وتأسيس المشروعات، فإنك إذا وضعتها في مقارنة مع الولايات المتحدة لوجدت أن حكومة كل واحدة منها تفرض على مواطنيها سنويا ضرائب أكثر بكثير.

لم يسحق ارتفاع الضرائب النمو الاقتصادي في هذه الدول، لأن الحكومة تعيد هذه الإيرادات الضريبية إلى الشعب في صورة مشروعات عامة وخدمات صحية وتعليمية وتدريب مهني ورعاية اجتماعية، توفر المشروعات العامة فرص عمل للعاطلين، كما أن التعليم والصحة من الاستثمارات الآمنة، لأن تحسن المستوى التعليمي والصحي للمواطن يتيح له العمل والإنتاج ويكسبه مهارات عديدة تمكنه حتى من تأسيس مشروع خاص به. كما تسهم برامج الرعاية الاجتماعية في زيادة الانتاجية الاقتصادية، إذ تخصص من نفقاتها للمواطنين المحتاجين كي يستطيعوا الشراء من الشركات المحلية، ويساهموا في ازدهارها. يساعد هذا المناخ على الاستثمار، فصاحب فكرة جديدة قد يتشجع على المخاطرة وتحويلها إلى مشروع حقيقي.

باختصار، توزع الحكومة الايرادات الضريبية في اتجاهات من شأنها أن تضاعف القوة الشرائية للمستهلك، فيشتري أكثر، مما يساهم في تأسيس مشروعات جديدة وتوظيف العاطلين ليبدؤوا تصنيع منتجات تلبي احتياجات المستهلكين.

البـرازيـل

ضاعفـت الحكومـة البرازيليـة الإنفـاق علـى المواطنيـن، فبـدأت بزيـادة الأجـور، ثـم وضعـت برنامجـا يقـدم للأسـر محـدودة الدخـل إعانـات شـهرية لشـراء احتياجاتهـا الضروريـة. ورغـم أن هـذا البرنامج بـدأ تطبيقـه قبـل الأزمـة، فقـد توسـعت فيـه بعدهـا، وبالتالـي أنفـق المواطنـون المزيـد مـن المـال فـي الأسـواق البرازيليـة.

أوروجواي

منـذ مطلـع القـرن العشـرين وهـي رائـدة فـي وضـع وتنفيـذ برامـج الرعايـة الاجتماعيـة والقضـاء علـى الفقـر، فأقـل الأسـر دخـلاً (والتـي تشـكل ١٠٪ مـن السـكان) تحصـل علـى إعانـات ماليـة لتغطيـة نفقاتهـا الصحيـة والتعليميـة وغيرهـا مـن الاحتياجـات الضروريـة. لـم يعطـل هـذا النمـو الاقتصـادي، كمـا أن معـدلات البطالـة فـي تراجـع. أمـا الضرائـب الباهظـة التـي تفرضهـا الحكومـة، فتعـزز القطاعـات المصـدرة وتفيـد قطاعـي الزراعـة والعلـوم تحديـدا، وهـي تعتبـر مقابـلا ماديـا للخدمـات يدفعـه المواطنـون للشـركات الحكوميـة التـي تزودهـم بالكهربـاء والاتصـالات والميـاه والوقـود، لأنهـم يدركـون أنـه مـن الصعـب توفيـر خدمـات متميـزة مـا لـم يكـن لديهـم اسـتعداد لدفـع ثمنهـا. وثمنهـا هـذا ياتـي فـي صـورة ضرائـب.

تشيلـي

كانـت تشـيلي منـذ تسـعينيات القـرن الماضـي راعيـة الابتـكار وفـرص العمـل فـي القطـاع الخـاص عبـر عـدة برامـج. فمثـلا، يوفـر صنـدوق التنميـة التشـيلي تمويـلا جزئيـا للشـركات الخاصـة لبـدء مشـروعات جديـدة، ممـا سـاهم فـي توفيـر فـرص عمـل بنسـبة ٦,٤٪، كمـا زادت الأجـور بنسـبة ٤,٦٪.

البرازيل
٣٩,٩٪
نسبة الضرائب
تشيلي
٢٢,٧٪
نسبة الضرائب
أوروجواي
٢٩,٧٪
نسبة الضرائب
الولايات الأمريكية
١٥,٥٪
نسبة الضرائب

CERTIFICATE OF REGISTRATION

This is to certify that

AL-AWN FOUNDATION FOR DEVELOPMENT

Hadramout, Mukalla, Yemen

operates a

Quality Management System

which complies with the requirements of

ISO 9001:2008

for the following scope of registration

Funding, monitoring, evaluation, and execution of social activities and projects

Certificate No.:	CERT-0071016	Original Certification Date:	November 13, 2013
File No.:	1646540	Current Certification Date:	November 13, 2013
Issue Date:	November 22, 2013	Certificate Expiry Date:	November 12, 2016

Chris Jouppi
President,
QMI-SAI Canada Limited

Guillaume Gignac, ing.f
Vice President, Corporate Operations, Accreditation & Quality
QMI-SAI Canada Limited

Certified System

ANAB ACCREDITED

ISO 9001

التميز في العمل الإداري و متعلقاته بما يتضمن تقديم الخدمة والرضا داخلياً و خارجياً
وفق أنسب المعاير والأنظمة و الممارسات الدولية

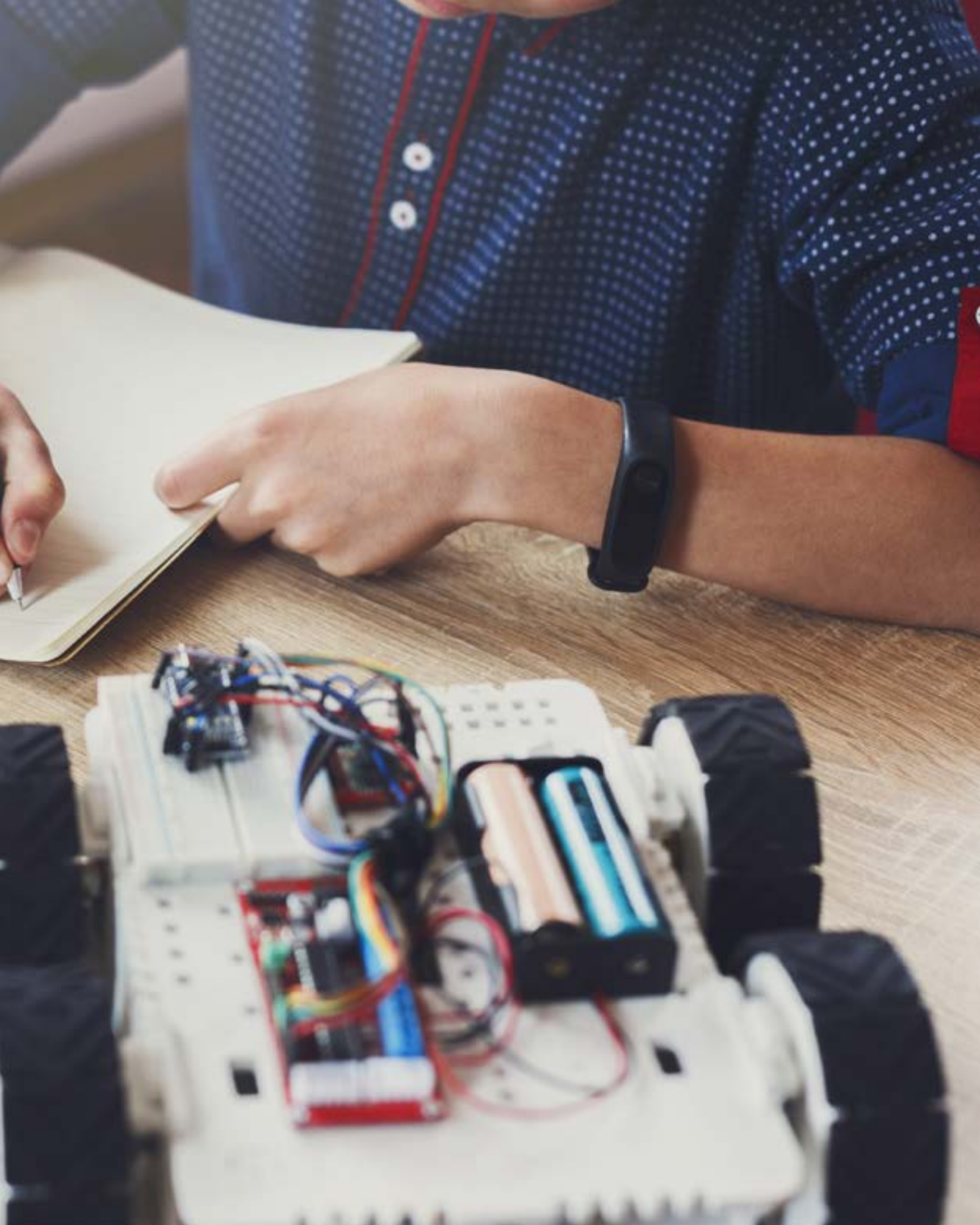

”التعليم„

التعليم ليس أداة لتطوير الفرد والمجتمع والأمة,
التعليم هو الأساس لمستقبلنا والتمكين
لصنع قرارات وتشجيع الشباب لتحقيق أحلامهم

التعليم بالنموذج الزراعي

اهتم التعليم بتعبئة الرأس، وأهمل الجسد والحواس. اهتم بالحفظ والتلقين، ولم يهتم بالإبداع والخيال. اهتم بالامتحانات والشهادات، أكثر من قيم التعاون والحب والخير والجمال.

«كين روبنسون» أشهر فلاسفة التربية المعاصرين، يرى أن المدارس لن تبدع ما لم تحفز الطلاب على المخاطرة وعدم الخوف من الأخطاء. وأن التعليم بحاجة إلى تغيير جذري. ومفتاح ذلك هو تخصيصه وتفصيله على قدر كل طالب كي يتمكن من استثمار قدراته ورغباته. ويؤكد روبنسون أن الموارد البشرية مثل الموارد الطبيعية، مدفونة في أعماق البشرية ولن نستطيع إماطة اللثام عنها بنظرة عابرة وسطحية، بل علينا أن نغوص ونبحث عنها داخل الناس، وأن نهيئ الظروف التي تحفزهم على التعبير عن أنفسهم ومواهبهم ومواطن قوتهم. ولذا فإن نموذج الإنتاج الصناعي لا يصلح للتعليم. علينا أن نتحول إلى النموذج الزراعي لأن الازدهار والابتكار البشري لا يتم بطريقة ميكانيكية، بل بطريقة طبيعية، كل ما علينا فعله هو أن نفلح ونزرع لكي نبرع في التعلم. أي علينا غرس الشجرة الصالحة في التربة الصالحة وتهيئة الظروف المناسبة للنمو والازدهار والإبهار لكل نبتة وبما يلائم طبيعتها واحتياجاتها.

الإبداع لا يقل أهمية عن محو الأمية

الإبداع وإطلاق العنان للخيال والإبتكار هي ميزة وجوهر التعليم، حيث أننا نجد أغلب الأنظمة التعليمية في شكلها الحالي، خصوصا الموجودة في منطقتنا العربية، تقمع المواهب والقدرات، عوضاً عن تشجيعها وتنميتها. ونجد أيضا هياكل متشابهة لأغلب الأنظمة التعليمية، فأولاً تأتي الرياضيات واللغات، ثم العلوم الإنسانية وآخرها الفنون، مثل الموسيقى، وفي رأي روبنسون، إن جميع هذه المواد ينبغي أن تكون على القدر نفسه من الأهمية والتقييم، فالإبداع في الرقص أو الفن لا يقل أهمية عنه في الرياضيات مثلاً، إنه إبداع في كلا الحالتين، ولكن لسوء الحظ فإن الطاقات الإبداعية تضيع ولا يتم تقديرها في المدرسة والمجتمع، فنظامنا التعليمي الحالي يقوم على فكرة القدرة الأكاديمية فقط.

«في ال.٣ عاما المقبلة، وفقا لليونسكو، سيتخرج على مستوى العالم أكثر من الذين تخرجوا منذ فجر التاريخ»

وهنا يركز روبنسون على التضخم الأكاديمي في جميع أنحاء العالم. فالهدف الكلي من التعليم الحالي صار إخراج أكبر عدد من الخريجين. ومع العدد الهائل من الحاصلين على الشهادات العلمية، أصبحت الشهادة بلا قيمة، ولم يعد بالضرورة للشخص الأكاديمي أن يحصل على وظيفة بعد تخرجه.

يقول روبنسون:» مشكلتنا الحقيقية التي أدت إلى فشل معظم خطط وبرامج التعليم حول العالم، لا تكمن في أننا نطلب المستحيل فلا نحققه، بل في أننا نطلب القليل ونحققه». وذلك لأن التخيل هو مصدر كل إنجاز، وهو المصدر الذي نهدره دوما، وبطرق رسمية ومقننة ومنظمة، بسبب الأساليب البائدة والفاسدة التي نعلم بها.

قائمة ال «topz»

إن تطوير الأفراد القادرين على التنمية أمر غاية في الأهمية، والتعليم الذكي يساعد على ذلك. وعن الحديث عن ترتيب الدول بمجال التعليم، سنجد أول خمس دول تتصدر قائمة ال «topz»، دول شرق آسيوية: سنغافورة، وهونج كونج، وكوريا الجنوبية، واليابان، وتايوان. وتحتل دولة فيتنام الترتيب الثاني عشر!.

لماذا هذه الدول؟

بات واضحا تميز شعوب هذه البلدان بالانضباط الكبير في كل ما يفعلونه. هذا بينما تركز الكثير من دول العالم على عنصر الذكاء، وتنسى عنصر الانضباط. ولكن ما يهم دوما هو مقدار الانضباط لدى الإنسان ليصل إلى ما يريد. والعملية التعليمية المتكاملة هي التي تنمي هذا الانضباط. فضلا عن ذلك، لم تحصل هذه الدول على هذه المراتب مجانا أو عن طريق الفراغ أو الصدفة، بل هي استراتيجيات ذكية ومرنة أدت إلى ذلك. وكمثال: تضمنت الاستراتيجية الفيتنامية لتطوير التعليم ثلاثة عناصر: الأول، قيادة ملتزمة نحو التعليم، الثاني، منهج مركز وخاص باحتياجاتهم، الثالث، الاستثمار في المعلمين. كما فعلت الحكومة الفيتنامية مجموعة من الإجراءات:

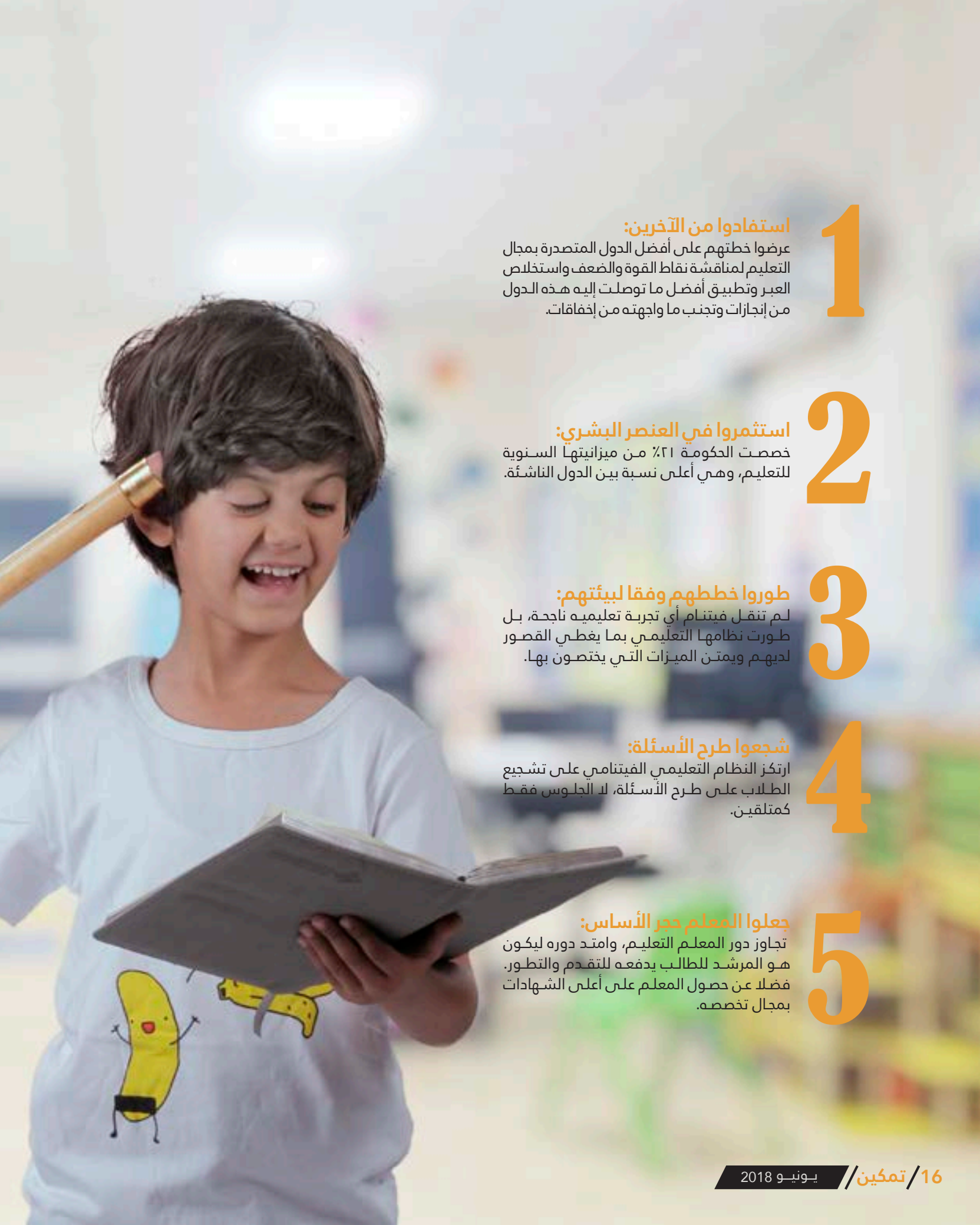

1

استفادوا من الآخرين:

عرضوا خطتهم على أفضل الدول المتصدرة بمجال التعليم لمناقشة نقاط القوة والضعف واستخلاص العبر وتطبيق أفضل ما توصلت إليه هذه الدول من إنجازات وتجنب ما واجهته من إخفاقات.

2

استثمروا في العنصر البشري:

خصصت الحكومة ٢١٪ من ميزانيتها السنوية للتعليم، وهي أعلى نسبة بين الدول الناشئة.

3

طوروا خططهم وفقا لبيئتهم:

لم تنقل فيتنام أي تجربة تعليميه ناجحة، بل طورت نظامها التعليمي بما يغطي القصور لديهم ويمتن الميزات التي يختصون بها.

4

شجعوا طرح الأسئلة:

ارتكز النظام التعليمي الفيتنامي على تشجيع الطلاب على طرح الأسئلة، لا الجلوس فقط كمتلقين.

5

جعلوا المعلم حجر الأساس:

تجاوز دور المعلم التعليم، وامتد دوره ليكون هو المرشد للطالب يدفعه للتقدم والتطور. فضلا عن حصول المعلم على أعلى الشهادات بمجال تخصصه.

الخروج من عنق الزجاجـة

ونلحظ في هذه الأيام مشكلات التعليم وضعف الطلبة، وعلى وجه الخصوص طلاب المرحلة الابتدائية، والتي يشكل فيها الطالب شخصه وذاته. وكون جوهر التعليم التفرد والتميز، فينبغي أن يتم تطويره بطرق إبداعية. فيما يلي مجموعة من المقترحات لتطوير هذه العملية الأساسية، وإخراجها من عنق الزجاج، على النحو التالي:

تعليم ثلاثة حقول

والتركيز عليها بشكل كامل، وهي: اللغة والحساب والفن؛ فاللغة لتنمية مهارات التواصل والتعبير، من خلال تطوير مهارات القراءة والكتابة والحوار والاستماع.

والحساب لتنمية الأفكار التي تعبر عن السبب والنتيجة، والتدريب على ربط النتائج بمسبباتها، من خلال المنطق والبرهان والإثبات.

والفن لتعلم الرسم والموسيقى والمسرح، وتنمية قيم الخير والحق والجمال والسلوك. هذه المهارات هي التي يحتاجها الطفل لينمو، وتتشكل شخصيته المتوازنة.

تأنيث المرحلة الأساسية

أي تعيين المعلمات فقط للتدريس فيها، فتعيين الإنثى لتدريس هذه المرحلة يتيح للطفل النمو في جو أمومي دافئ، يشعره بالأمان والحنان. فضلا عن تميز حواء في المقاعد الدراسية الجامعية وفي كل التخصصات. وهناك أعداد كبيرة من الخريجات المتميزات يفضلن العمل في التعليم، عكس الخريجين المتميزين الذين يفضلون العمل في الشركات الخاصة. ويمكننا الاختيار والمفاضلة بين حواء وأخواتها على أسس الكفاءة والقدرة على الابتكار، وحب التعليم، والتعامل مع الأطفال.

دوام دراسي: أربعة أيام فقط

وذلك عوضاً عن خمسة أيام، وعدم إطالة اليوم الدراسي، بحيث يبدأ الطفل من الصباح الباكر ويبقى حتى ساعة متأخرة، ويعود منهكاً ومثقلاً بالواجبات، فلا يستطيع ممارسة ألعابه واكتشاف ذاته. ثم يكون اليوم الخامس للمهارات البدنية، وممارسة الرياضة، والنشاطات اللامنهجية، لتعليم مهارات الحياة: الانتماء، والصحة، والبيئة، وأهمية النظافة والغذاء الجيد، والعادات المحمودة والمرذولة، والحفاظ على البيئة، بسقاية النباتات ورعايته، وتنظيف المدرسة.

التعليم هو ما يقودنا إلى المستقبل، مهمتنا اليوم هي تعزيز وتغذية القدرات الإبداعية في أطفالنا وتبني فكرة بيئة بشرية جديدة لتنمية القدرات الإبداعية مثل دمج الإبداع في التعليم. نحن بحاجة إلى إعادة هيكلة وتعريف النظام التعليمي لدينا، بحاجة إلى استخدام خيالنا وقدراتنا الإبداعية، مهمتنا تتبلور في تعليم الأطفال لمواجهة مستقبل مجهول، قد لا نرى نحن هذا المستقبل، ولكنهم سيرونه، ووظيفتنا هي مساعدتهم للإفادة منه، فيستطيعون امتلاك القدرة على تسخير الأفكار الجديدة ويكونون بذلك قادة الفكر في المستقبل القادم.

دراسة احتياجات

المجتمع وحل مشكلاته

وفد من مكاتب الأمم المتحدة
في زيارة لمؤسسة العون للتنمية

قام وفد من مكاتب الأمم المتحدة بزيارة لمؤسسة العون للتنمية وكان في استقبالهم مدير التنفيذي للمؤسسة أ. عبدالله بن عثمان، وشمل الوفد ممثلين عن مكاتب ومنظمات الأمم المتحدة (اليونسيف، منظمة الغذاء العالمي، منظمة الصحة العالمية، مفوضية شؤون اللاجئين، منظمة الهجرة الدولية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، مكتب الاوتشا).

وخلال الزيارة رافق مدير المؤسسة الوفد في جولة لمختلف اقسام المؤسسة شرح خلالها الدور الذي تقوم به مؤسسة العون للتنمية بعد أن رسمت في خطتها الاستراتيجية خط واضح يهتم بدرجة أساسية بالتنمية المستدامة من خلال المنح المتواصلة في دعم المشاريع التعليمية والصحية والتنموية وإسهامها في تمكين المنظمات والهيئات المختلفة، معقباً على الدور الذي يقوم به مركز استدامة في بناء القدرات الإدارية والمؤسسية لمنظمات المجتمع المدني بهدف إيجاد مؤسسات فعالة مؤهلة وقادرة على تلبية احتياجات المجتمعات المستهدفة وفق أفضل المعايير الدولية.

وقد ترأس الوفد الأممي الذي زار مدينة المكلا ليومين متتاليين اندريا ريكيا / مدير مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية (الاوتشا – عدن) التقى خلاله برؤساء وممثلي منظمات ومؤسسات المجتمع المدني في ساحل ووادي حضرموت في اجتماعين منفصلين استعرض فيها انجازات تلك المنظمات والأدوار الفاعلة التي لعبتها خلال السنوات الماضية والمشاريع التي نفذتها في مختلف المجالات التنموية والخدمية والإغاثية، إضافة إلى الصعوبات التي تعرقل تنفيذها لمختلف برامجها ومشاريعها.

كما قام الوفد ايضاً بزيارة مركز استدامة وتعرفوا على الدور الذي يقدمه في تأهيل ورفع قدرات منظمات المجتمع المدني، واشاد رئيس الوفد بالدور الذي تلعبه مؤسسة العون للتنمية شاكراً لها حسن الاستقبال ومؤكداً على أهمية العمل المشترك للنهوض بالعمل الانساني والتنموي في المحافظة.

برعاية محافظ محافظة حضرموت وتمويل مؤسسة العون للتنمية
اختتـــام دورة التفـكير الإبداعـــي (الكورت)
لمدراء مكاتب الوزارات والهيئات بمديريات ساحل حضرموت

في الفاتح من مارس ٢٠١٨م اختتمت في قاعة مركز استدامة بمحافظة حضرموت مدينة المكلا الدورة التدريبية «فن التفكير الإبداعي (الكورت)» والتي استهدفت مكاتب الوزارات والهيئات بكافة مديريات ساحل حضرموت للفترة من ١٨ فبراير وحتى ١مارس ٢٠١٨م وأستهدف الدورة ٤٩ مشارك من مدراء عموم مكاتب الوزارات بمديريات الساحل تم تقسيمهم على مجموعتين خلال فترة الدورة اكتسبوا طرق ومهارات التفكير الإبداعي.

وأتي هذا البرنامج برعاية محافظة حضرموت اللواء الركن / فرج سالمين البحسني وبدعم من مؤسسة العون للتنمية وتنفيذ مكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي بحضرموت الساحل.

وفي حفل الاختتام الذي حضره محافظ المحافظة حيا فيه جميع الحاضرين من مؤسسة العون للتنمية ووكلاء ومدراء مكاتب المديريات الخدمية في المحافظة مؤكداً على أهمية التعليم كونه مفتاح التقدم، معرباً عن سعادته بهذا الإنجاز التدريبي العالي على مستوى مدراء المكاتب التنفيذية قائلاً بأنه على يقين بأنها قد حظيت بتفاعل إيجابي وكبير واستجابة وانضباط المشاركين فيها كان على مستوى عالي، وأن المخرج من هذه الدورة هو دراية المدير العام بمهمته التخصصية خاصة وان هناك مدراء قد عينوا حديثاً فهذه الدورة ستكون دليلاً ونوراً لما من شانه تقديم الخدمة الراقية للمواطن.

وتقدم سعادته بالشكر لمؤسسة العون للتنمية متمنياً ان تستمر مثل هذه البرامج التي تأتي تماشياً مع الخطة المرسومة في إدارة المحافظة، ويبقى الدور على مدراء العموم ليعكسوا كل ما تعلموه في هذه الدورة على الواقع وذلك بالاسترشاد بهذه النظريات العلمية والعملية والتجارب التي حصلوا عليها أثناء الدورة.

وخلال الحفل تحدث المدير العام لمكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأستاذ عمر سالم الاشولي بأن البرنامج قد توج بالنجاح المبهر من خلال المشاركات التي قدمت فيه والتي ستنعكس بالشكل الإيجابي على تحسين وجودة العمل وتطوير قدرات المدراء المشاركين والتغلب على المشاكل التي من الممكن ان تواجههم أثناء العمل وقد افاد بأنه قد تم استهداف مدراء مكاتب المديريات في ساحل حضرموت والبالغ عددهم ٦١ وقد حضر منهم ٤٩ مشارك تلقوا كل التفاصيل الخاصة بالعمل الإداري من مفاهيم علمية وتطبيقات عملية على مدى خمس ساعات يومياً طيلة أيام الدورة.

مؤسسة العون للتنمية
AL AWN FOUNDATION FOR DEVELOPMENT
برامج تمكين الشباب
برامج شبابية تربوية مهنية ، ترمي إلى مكافحة الفقر والبطالة ، ورفد سوق العمل بالعمالة الماهرة المدرَّبة ، والإسهام في تخفيف المعاناة النفسية للشباب ، وتأهيلهم تربويا ونفسيا ومهنيا ، ومساعدتهم في تمويل مشاريعهم بغية أن يكونوا أعضاء فاعلين في مجتمعهم ، ونشر ثقافة المشروع الخاص في صفوف الشباب
برنامج الشباب أمل
برنامج الحياة عمل

"تمكين الشباب"

يعد الشباب من أهم الموارد التي يتوجب على كافة مؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية والإستثمار فيها من أجل إحداث تنمية متكاملة ومستدامة

من سيقود العالم

يعتمد مستقبل اليمن على تطوير الكم والكيف للقادة الشباب الموجودين في آلاف المؤسسات والمنظمات، سواء كانت صغيرة أو كبيرة والتي تشكل المجتمع. فنحن نعيش في مجتمع يزخر بالشباب. بالفعل لقد كانت القوة البشرية وراء نجاح المجتمعات الصناعية، وقد كانت هذه واحدة من أهم المكونات التي أدت بالنهوض بالصناعة الأمريكية، ففي العقود القليلة التي سبقت الحرب العالمية الثانية، صنعت الولايات المتحدة الأمريكية معجزة صناعية، كما أنها فازت في معظم الصراعات العالمية الجبارة. ويندرج تحت هذه القدرة الأمريكية المهولة» الإدارة والقيادة».

وفي العقد الأخير من القرن العشرين تغير المشهد، فلم تعد أمريكا قائدة العالم الوحيدة. فاليابان وألمانيا والصين تتنافس في القوة الإقتصادية العالمية. وبطريقة أو بأخرى، تخطت اليابان القوة الأمريكية في صناعة السيارات والصناعة المصرفية والصناعة المعدنية والإلكترونية، وتفوقت اليابان على أمريكا في العديد من الجبهات. والأسباب عديدة ومعقدة، إلا أن هناك حقيقة لايستطيع دحضها أحد وهي: إن الصناعة اليابانية تمتلك أنظمة إدارية وقيادية أكثر كفاءة من الأنظمة الأمريكية.

من هنا ما نحتاج إليه كيمنيين في مجتمع العولمة الذي نعيشه هو القادة الأكفاء–الآلالف– في كل مجتمعنا الإداري وفي جميع مؤسساتنا ومنظماتنا. إن وجود قائد على مجموعة من الموظفين أصبح أمرا مهما في عالم اليوم. ونحن نحتاج إلى آلاف القادة. ليس بالضرورة أن يكونوا أبطالا، لكننا نحتاج لحشد من القادة الذين يستطيعوا تحويل كل منظمة في اليمن إلى فريق كفء عال المنافسة.

خالد سنان

شابين يمنيين

يسطرا قصة نجاح مذهلة

أرض السعيدة كانت وما زالت أرض خصبة للإبداع والابتكار والتفرد. وعلى الرغم من الظروف الصعبة الحالية والعقبات الكثيرة، لا يزال الشاب اليمني، في الداخل والخارج، معاندا للظروف، مكافحا للصعاب، متحديا للمستحيل. الشاب اليمني هو رحلة كفاح طويلة، ملؤها الأمل والتطلع نحو المستقبل. رحلة كفاح مميزة، تختزلها لكم «مجلة تمكين» بقصتين مثيرتين لشابين يمنيين تجاوزا كل التحديات، وحققا نجاحات فريدة، ليس داخل اليمن، بل خارجها.

ياسمين عبدالواحد

تعلم العلم ولو بالصين

«على الرغم من وجود فرص لدراسة الدكتوراه بأمريكا، إلا أنه أصر على اقتحام عالم الأعمال بالصين»

أحمد الصيادي، ٢٩ سنة، شاب من محافظة البيضاء بوسط اليمن، يملك شركة إنترنت بمدينة بكين، أسسها مع صديقه الصيني قبل أربعة أعوام، ويرأس فريقاً من التقنيين.

من خدمات الشركة الوليدة مقتراحات لسيناريوهات الأفلام القصيرة والدعائية، وتوقع مبيعات شباك تذاكر الأفلام، اعتماداً على تحليل البيانات وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. قد يبدو عمله غريبا في اليمن، إلا أنه أمر يسعى وراءه كثير من الشباب الصيني، فالتطورات السريعة التي تشهدها سوق الإنترنت في الصين مؤخرا أسهمت كثيرا في تسهيل هذا النوع من الأعمال.

بعد انتهاء أحمد من الدراسة الثانوية عام ٢٠٠٥، التحق بجامعة الصين للعلوم والتكنلوجيا، وتخصص بعلوم الكمبيوتر وتقنياته بموجب منحة من الحكومة الصينية، وواصل دراسته لدرجة الماجستير بجامعة تشينغهوا في علوم الإنترنت المستقبلية.

وعلى الرغم من وجود فرص للحصول على درجة الدكتوراه في الولايات المتحدة، إلا أنه رفض ذلك وأصر على اقتحام عالم الأعمال متسلحاً بقدراته التي اكتسبها بعد الدراسة. وبدأت ملامح حلمه بالتبلور بعد تعرفه على شريكه الصيني «ليي مينغ»، ليؤسسا معاً الشركة قبل أربعة أعوام.

يقول أحمد : بيئة ريادة الأعمال في بكين جيدة بفضل السياسات التفضيلية المشجعة على ريادة الأعمال للشباب، ويضيف:» قد لا تجد في مكان آخر جواً مبدعاً كالموجود في بكين إلا في وادي السيليكون الأمريكي.
ودشنت شركة أحمد فيما مضى منتجاً جديداً يستهدف عدداً كبيراً من الشركات الصغيرة والمتوسطة في الصين، من شأنه أن يساعدها على اختيار أنسب نجم ليروج علاماتها التجارية، وتم الاختيار والقرار عن طريق التحليل الذكي للبيانات الكبيرة.
ويشبه أحمد ريادة الأعمال بالزهد، لأنك لن تنجح إلا بالصبر وعدم اليأس، فقد كاد يفشل قبل سنة عندما لم يتمكن من الحصول على استثمار مالي لدفع رواتب الموظفين، بيد أنه تجاوز تلك المحنة.
يقول:» أشعر بسعادة غامرة عندما أرى تزايد حالات النجاح للشباب من جيلي في الصين، بالنسبة إلي؛ لقد بدأت قبل قليل، وما زال أمامي طريق طويل.»

إنترنت +

في خضم فترة الركود الاقتصادية العالمية، أطلقت الصين عدة برامج وطنية لتنشيط تنميتها الاقتصادية من خلال استغلال الشبكة العنكبوتية، بما فيها برنامج «الإنترنت +» ، ما يدعو إلى دمج الصناعات التقليدية مع الإنترنت لفتح آفاق جديدة ونمو مستمر. ويفهم أحمد تلك الفكرة جيدا ويعتقد أنها مفتاح لمرحلة ثانية لازدهار اقتصاد الصين، اذ أنها تُمكن الصناعة التقليدية من حل مشاكلها بمساعدة الإنترنت، وهذا بلا شك سيشجع على تطور صناعة الشبكة في الصين على الجانب الآخر. وفي معرض حديثه، تطرق أحمد إلى الحياة في المدن الصينية التي لا تستغني عن التسوق والدفع الإلكتروني والاقتصاد المشترك المتمثل في حجز سيارات الأجرة على الإنترنت مثلا، الأمر الذي يصعب تخيله في عدد كبير من الدول في العالم، مشيرا إلى أهمية الإنترنت بالنسبة لحياة الصينيين بشكل يتجاوز ما هو عليه الحال في أغلبية الدول المتطورة في العالم أيضا.وحول ذلك يقول: «أحيانا؛ أشعر وكأني أعيش في المستقبل هنا.»

وتدل البيانات الصادرة عن جمعية الإنترنت الصينية على كلامه، إذ تعدى حجم اقتصاد الإنترنت في الصين تريليون يوان ليصل إلى ١,١٢ تريليون يوان (حوالي ١٦٨,٨ مليار دولارأمريكي) في العام الماضي، ما يرمز إلى توسع مساهمة الإنترنت في اقتصاد البلاد.وفي السياق نفسه، يرى فنغ في، نائب وزير الصناعة والمعلومات أن الصين تشهد إصلاحاً صناعياً جوهره الصناعة الذكية في الوقت الحالي، ما يفتح فرصا كثيرة وفضاء رحبا للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا السياق، قال ليي مينغ، شريك أحمد الصيني، إن سوق الإنترنت في الصين ستستقبل مزيداً من رواد الأعمال الأجانب مثل أحمد الصيادي نظراً لنشاطاتها ووفرة الاستثمارات.

وبالعودة إلى أحمد، قال إن قيمة شركته في السوق تربو على مائة مليون يوان (حوالي ١٥,٠٨ مليون دولار أمريكي) وقد نجحت في تمويل نحو عشرة ملايين يوان خلال الفترة الأخيرة، مشيراً إلى حرصه على هذه البيئة التمويلية لشركات الرواد.

نمط صيني في الشرق الأوسط

ويتواصل أحمد مع عائلته في اليمن عبر أدوات التواصل الاجتماعي على الشبكة أحياناً، كما يتواصل مع بعض رواد أعمال الإنترنت من الشباب في اليمن من أجل تبادل الخبرات ودفع عجلة ريادة الأعمال في التقنية والتشجيع عليها في اليمن، ويضيف:» كما أحب موطني الثاني الصين الذي تعلمت فيه، فأنا احب وطني الأول اليمن ويبقى قلبي مرتبطاً به.»

ووجد أحمد نماذج كثيرة لقدرة الإنترنت على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتحسين جودة حياة الناس خلال السنوات العشر في الصين، ما أعجبه كثيراً وأثبت نيته لنقل النمط الصيني والخبرات الصينية إلى أراضي الشرق الأوسط لكي يساعد المنطقة على حل مشاكلها الخاصة أيضا.يقول: «فحبي لوطني العربي ولليمنيين بشكل خاص كبير جداً، هذا الحب سيترجم مستقبلاً على شكل خدمة له بطريقة أو بأخرى.»

ويضيف وهو يؤكد أنه أخذ وظل يأخذ موقف الطالب خلال بقائه في الصين لكي يدرس التقنية والخبرات ويرجع الى الوطن العربي لينشئ بيئة الإنترنت الخاصة في منطقة الشرق الأوسط. وقد لاحظ أن شركة علي بابا للحوسبة السحابية تخطط في الاستثمار في دبي لكي تدخل سوق الشرق الأوسط، وهو ما يعتقد أحمد بأنه سيسد فراغا في سوق المنطقة بسرعة.

وفيما يتابع استثمارات شركات الإنترنت الصينية في الشرق الأوسط بشكل خاص، يتوقع أحمد توجه مزيد من التمويل للمنطقة خلال السنوات القادمة في إطار دعوة الصين «الطريق والحزام» التي تسعى وراء تعزيز التعاون الثنائية أو متعددة الأطراف بين الصين والدول المتضمنة لتحقيق التنمية المشتركة والمنفعة المتبادلة.

وعلى الرغم من ضعف البنية الأساسية في عدد من دول الشرق الأوسط، يعتقد أحمد بكل ايجابية أن الضعف قد يتحول إلى فرص أكبر في حينه، ويؤكد :»هنا تكمن فرص رواد الأعمال مثلي، وستُحل هذه المسائل آجلاً أم عاجلاً.» ويتوقع أحمد أن سوق الإنترنت في الشرق الأوسط ستكون واعدة جدا في المستقبل، ومن ناحية ثانية ستجلب الإنترنت مستقبلاً للمنطقة. ويختم قائلا :»أعتقد أن هذا المستقبل سيأتي خلال ١٠ سنوات إلى حد كبير، وعليّ أن أستعد لذلك منذ الآن».ويضيف بأنه يخطط لمواصلة أعماله وتجاربه في الصين لعدة سنوات أخرى قبل العودة للوطن العربي.

تكنولوجيا حيوية بالمانيا

استطاع الشاب اليمني "هاشم الغيلي" الذي يدرس (التكنولوجيا الحيوية) في ألمانيا أن يحصد على صفحته في موقع التواصل "فيس بوك" نحو ٢٥ مليون متابع من جميع أنحاء العالم، وذلك عن طريق نشر شغفه بالعلوم وكل ما يهم الإنسان من علوم طبية وإنسانية وتكنولوجية. يقول "الغيلي" في مقابلةٍ له مع فضائية "سكاينيوز" أن صفحته التي أوشكت على الأربعةِ ملايين متابع من جميع أنحاء العالم تهتم بالدرجة الأولى بنشر آخر ما يتوصل إليه العلم في مجال الطب والتكنولوجيا، الأمر الذي جعلها تحظى بمتابعة كبيرة وانتشار واسع في مختلف أنحاء العالم. وأضاف أنه رفض عروضاً مغرية من شركات عالمية كبرى، مقابل حملات ترويجية حتى لا يفسد ثقة متابعيه بالطابع التجاري، مؤكداً أن صفحته ستستمر بنشر كل ما يهم الإنسان في مجالي الطب والتكنولوجيا والعلوم الأخرى.

ويقوم "الغيلي" بتصميم ونشر الرسوم البيانية، ومقاطع الفيديو، ومحتويات أخرى حول مواضيع تتراوح من الضمادات المكافحة للعدوى وحتى علم النفس حيث تنال صفحته نحو ١٠,٠٠٠ إعجاب في الأيام العادية بينما في الأيام الجيدة تحصد الصفحة بحدود الـ ١٠٠,٠٠٠ إعجاب!

شرح العلوم للقراء العاديين

وينشر "الغيلي" باللغة الإنجليزية على صفحته التي تسعى لشرح العلوم للقراء العاديين وحملهم على الإهتمام بالعلم والتحدث عنه، وغالبية متابعيه من الولايات المتحدة الأميركية ويمتلك الكثير من المتابعين من مصر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات، والعراق أيضاً.

وكان "الغيلي" قد حصل على منحة من الحكومة بعد الثانوية ونال شهادة البكالوريوس من جامعة بيشاور في باكستان في مجال التكنولوجيا الحيوية ثم عاد إلى اليمن ليعمل في منظمة حكومية لمراقبة الجودة، وسافر مرة أخرى إلى ألمانيا ونال شهادة الماجستير من جامعة جاكوبس في ألمانيا بعد حصوله على منحة من هيئة التبادل الأكاديمي الألمانية DAAD.

جدير بالذكر أن الشاب "هاشم عبدالرحمن الغيلي" من منطقة "شمسان" بمديرية المحابشة، التابعة لمحافظة حجة، أراده والداه أن يكون مزارعاً لكن طموحه كان في العلم حتى نال فيه مراتباً عالية وأسس صفحة العلوم الطبية كي تكون قوة من أجل الخير حد قوله.

الإرتقاء بالجهات المستفيدة
وتطوير كفاءتها البشرية والتنظيمية

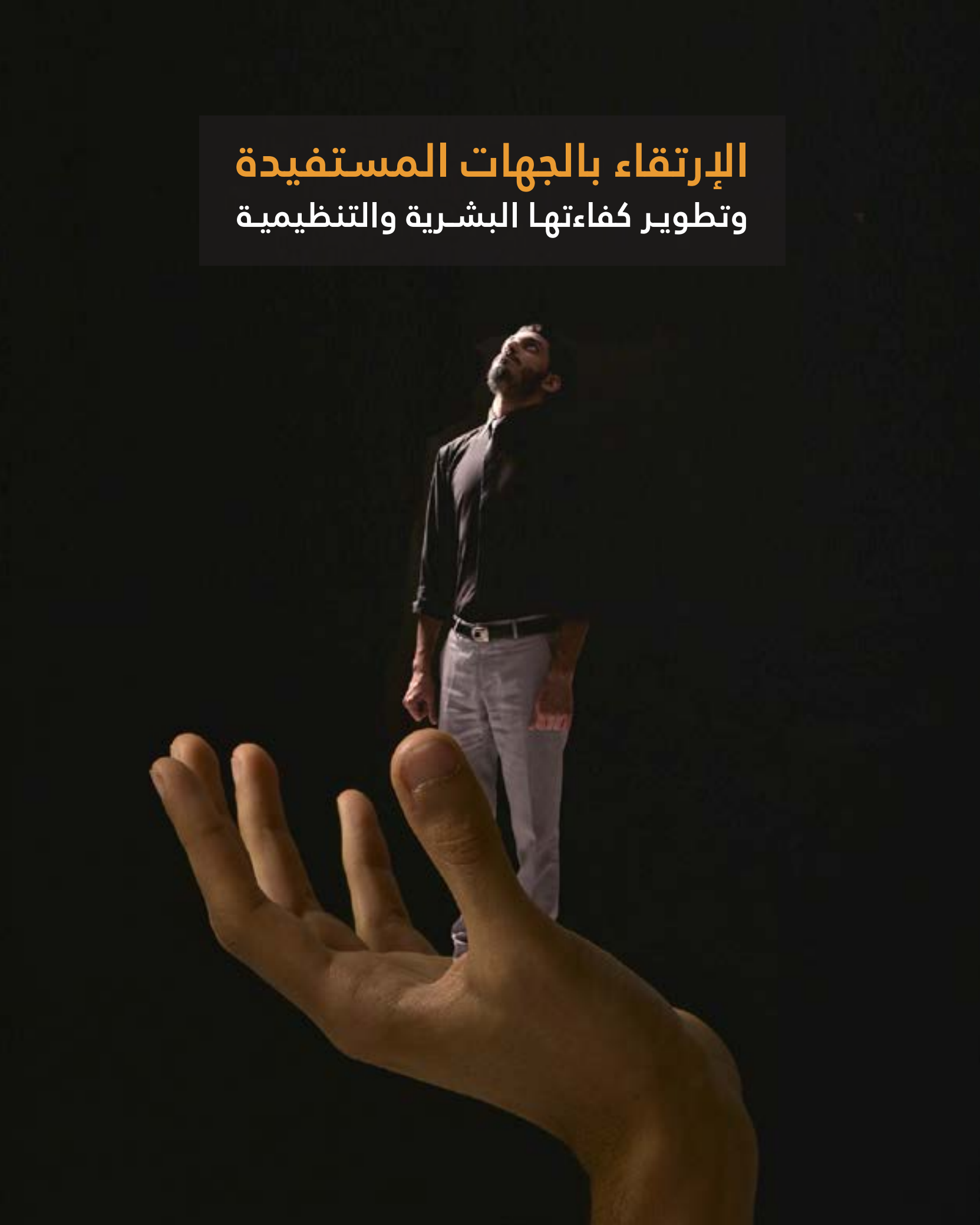

تنمية منظمات المجتمع المدني

تنميتها من الأسس التي حرصنا عليها لنصل الى تحقيق الجودة عبر تعزيز قدرات المنظمات والمؤسسات والجمعيات من خلال إستعراضنا لطرق عملية ومنهجية حديثة وبمهارات متعددة حتى تتمكن من تدعيم المجتمعات بروح عصرية تنفع المجتمع والوطن أجمع

summary
summary
summary

النتنمية المستدامة

مُستقبَلنَا المُشتَرك

كانت علاقة الإنسان منذ فجر تاريخه متوازنة مع بيئته، لأن أعداده ومعدلات إستهلاكه وما يستخدمه من وسائل تقنية كانت في حدود قدرة البيئة على العطاء. فلما انتصف القرن العشرون، وهو مفصل تاريخي بيئي للإنسان، كانت أعداد الناس قد زادت، وأصبحت معدلات هذه الزيادة بالغة حتى وصفت بأنها «إنفجار سكاني»، وتعاظمت معدلات استهلاك البشر للسلع و الخدمات، وتطلعهم للمزيد. وتعاظمت كمية النفايات التي تخرج عن نشاطاتهم إلى حيز البيئة، وبذلك اختلت العلاقة المتوازنة بين الانسان وبيئته. وتوجس الناس خوفا من خطر قادم على مستقبلهم. فتنادوا في ختام القرن العشرين بفكرة التنمية المتواصلة أو المستدامة، والتي تبلورت في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، والذي نشر تحت عنوان «مستقبلنا المشترك».

هاني ناصر
زينب الرويشد

التنمية عملية ديناميكية مستمرة، ومتصاعدة، ومجتمعية، وواعية، ومحددة الغايات، ذات إستراتيجية طويلة المدى، وأهداف مرحلية وخطط وبرامج. وهناك أكثر من تعريف للتنمية المستدامة، أهمها وأوسعها انتشارا، الوارد في تقرير برونتلاند، عرفها بالتالي:» التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها". ويقوم تحقيق التنمية المستدامة في ظل المعطيات والمتغيرات المحلية والعالمية على ثلاث ركائز أساسية هي التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية والمحافظة عليها. وتعتبر المسألة السكانية التحدي الأكبر أمام التنمية المستدامة في اليمن، والمظلة التي تنبثق عنها كافة معوقات التنمية المستدامة.

34 مليون نسمة
سكان اليمن بحلول 2025

إشكالية تنموية

«حضيت القضية السكانية في اليمن باهتمام وأولوية مطلقة في الرؤية الإستراتيجية لليمن ٢٠٢٥»

وفي الخطط التنموية والبرامج الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها إشكالية تنموية حقيقية في ظل الزيادة السكانية المرتفعة من ناحية والنمو الاقتصادي المتواضع ومحدودية الموارد الطبيعية من ناحية أخرى؛ مما يؤدي إلى القصور في تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للمواطن اليمني. وتضاعف سكان اليمن الفتي (ذكورا وإناثا) خلال العقود الثلاثة الماضية من حوالي ٦ مليون نسمة عام ١٩٧٥ إلى نحو ١٩,٧ مليون نسمة حسب التعداد السكاني (٢٠٠٤). وتقدر الإسقاطات بلوغ السكان حوالي ٢٦ مليون نسمة في عام ٢٠١٤ وحوالي ٣٤ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٥، الأمر الذي يؤكد عمق وخطورة المسألة السكانية وانعكاساتها على التنمية المستدامة. وتمثل الهجرة الداخلية نحو المدن إحدى إفرازات النمو السكاني المرتفع، حيث يبلغ النمو السكاني في الحضر حوالي ٧٪ سنويا، ويؤدي إلى تضاعف الضغط على الموارد والخدمات الأساسية، وظهور العشوائيات على أطراف المدن كبيئات للفقر والبطالة وبؤر لظواهر الإجرام والعنف والتطرف. وسعت الحكومات المتعاقبة والمجتمع إلى تطبيق الإستراتيجية الوطنية للسكان وبرامج تنظيم الأسرة والتوسع في التوعية السكانية، والتي ساهمت في تحسين العديد من المؤشرات، أبرزها تراجع نمو السكان من ٣,٧٪ في عام ١٩٩٤ إلى ٣٪ في عام ٢٠٠٤ نتيجة انخفاض معدلات الخصوبة الكلية من ٦,٥ مولود لكل امرأة في عام ١٩٩٧ إلى ٤,٤ في عام ٢٠١٣. ورغم تبني سياسات تحقق التوازن السكاني مع الموارد على المدى الطويل، إلا أن أوجه القصور برزت في مدى تنفيذ السياسات وضعف البرامج مقارنة بالتحدي الماثل في هذا الجانب.

رغم الجهود العالمية والمحاولات الجادة لتحقيق مطلب التنمية المستدامة في جميع دول ومجتمعات العالم، إلا أن تلك المحاولات لا تزال قاصرة إلى حد كبير، لعدد من الأسباب، من أبرزها: الزيادة المطردة في عدد سكان العالم، انتشار الفقر، غياب الأمن والسلام، استمرار الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية، وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية، وتفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية والمرافق والخدمات، وتلوث الهواء، وتراكم النفايات، والتعرض لظروف مناخية قاسية، ومحدودية الموارد الطبيعية، وسوء استغلالها، والنقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة، ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض الأقطار، وعدم موائمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبعض الدول في العالم النامي، ونقص الكفاءات المحلية القادرة على التعامل معها.

اقتصاد ريعي

«ساهمت الزراعة في توظيف أكثر من ٥٠٪ من العمالة اليمنية»

وشهد الاقتصاد اليمني خلال العقدين الأخيرين وحتى عام ٢٠١٠، معدلات نمو بمتوسط ٤,٧٪ للناتج المحلي الإجمالي. ورغم تضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٣١٠$ في عام ٢٠١٠ مقارنة ب ٦٥٧$ في عام ١٩٩٢، إلا أن ذلك النمو لم يكن مولدا للعمل ولم يساعد على التخفيف من الفقر، خصوصا في العقد الأخير، حيث ارتفعت البطالة إلى مستويات غير مسبوقة (١٧,٨٪ عام ٢٠١٠). ويعود السبب إلى أن الاقتصاد اليمني ريعي، يعتمد بشكل شبه كلي على إنتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي، إذ يمثل النفط بمفرده قرابة ٣١٪ من الناتج المحلي الإجمالي. مقابل تدنى مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث ساهمت الزراعة، والتي توظف أكثر من ٥٠٪ من العمالة، بمتوسط ١٠٪، والصناعة بأقل من ٧٪ (خلال العقدين الأخيرين).

لتحقيق التنمية المستدامة بمفهومها ومنهجها الشمولي لابد من وجود إرادة سياسية للدول واستعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها، فالتنمية المستدامة عملية مجتمعية، يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات، وأن تقوم كل فئة من فئات المجتمع بدورها لتحقيق التنمية المستدامة.

فقر بطابع ريفي

"تفاقمت ظاهرة الفقر وارتفعت معدلاتها في السنوات الأخيرة"

إضافة إلى التأثيرات والنتائج السلبية للتطورات التي شهدتها البلاد منذ عام ٢٠١١، وسار الهدف الأول من أهداف التنمية (التخفيف من الفقر) في مسار عكسي، إذ اتسعت ظاهرة الفقر من ٤٦,٦٪، وفق مسح ميزانية الأسرة (٢٠٠٥/٢٠٠٦)، إلى ٥٤,٥٪ في عام ٢٠١٢. مقارنة باستهداف الحكومة تخفيضه إلى ٢٣,٣٪ في العام ٢٠١٥. وفي الوقت نفسه اتسع تفاوت الدخل بحسب بيانات مسح ميزانية الأسرة لعام ١٩٩٢ و ١٩٩٨ مقارنة بمسح ٢٠٠٥و٢٠٠٦، إذ يحصل ٢٠٪ من السكان الأقل دخلا على ٦٪ من إجمالي الدخل، مقابل ٤٩٪ للعشرين (٢٠٪ من السكان) الأعلى دخلا، مما أدى إلى زيادة نسبة السكان غير القادرين على الوصول إلى الموارد التي تكفل لهم سد احتياجاتهم الأساسية. ويمتد هذا التفاوت إلى الالتحاق بالمدارس والحصول على الخدمات الصحية وغيرها. وكما تتمثل الاحتياجات الإنسانية الأساسية في ضمان مصدر دائم للرزق والتمتع بعناية صحية ومسكن ملائم، فإن الاحتياجات الاجتماعية تتمحور حول الخروج من دائرة الأمية والوصول إلى الخدمات الأساسية وشبكات الاتصال التي يفتقر إليها ما يقارب نصف سكان اليمن، خاصة في الريف، حيث يقطن ثلاثة أرباع السكان (٨٣٪)، وهو ما يجعل الفقر طابعا ريفيا.

من السكان يقطنون في الريف

بـرامــج متعثــرة

«يبـرز انعـدام الأمـن الغذائـي نتيجـة الاعتمـاد علـى الـواردات، وارتفـاع الأسـعار العالميـة، والنزاعـات المحليـة»

وكشـف مسـح محدث لرصـد الأمـن الغذائـي فـي عـام ٢٠١٣ أن ٤٤,٥٪ مـن السـكان يعانـون مـن انعـدام الأمـن الغذائـي، منهـم ٢٢,٣٪ يعتبـرون أكثـر شـدة فـي تلـك المعانـاة، مقابـل ٢٢,٢٪ يعتبـرون فـي وضـع متوسـط مـن انعـدام الأمـن الغذائي. ويبـرز انعـدام الأمـن الغذائـي نتيجـة الاعتمـاد الكبيـر علـى الـواردات الغذائيـة وارتفـاع الأسـعار العالميـة للغـذاء والنزاعـات المحليـة وغيـاب الأمـن والاسـتقرار السياسـي والفقـر المدقـع وارتفـاع معـدلات البطالـة. وتثيـر تلـك المؤشـرات قلـق شـديد فـي البلاد، خاصـة مـع ارتفـاع الحرمـان ليصيـب حوالـي ١٢ مليـون مواطـن، بالإضافـة إلـى أعـداد أخـرى كبيـرة تعيـش حـول خـط الفقـر وتخشـى مـن الانـزلاق فيـه جـراء أي توتـر أمنـي أو عوامـل طبيعيـة مثـل الجفـاف. وقـد تبنـت الحكومـات اليمنيـة المتعاقبـة العديـد مـن المبـادرات والجهـود، وبدعـم دولـي، للتخفيـف مـن الفقـر وتحقيـق. وظهـرت جهـود تلـك الحكومـات مـن خـلال الاسـتراتيجيات والخطـط التـي أعدتهـا خـلال تلـك الفتـرة وأهمهـا إسـتراتيجية التخفيـف مـن الفقـر (٢٠٠٣-٢٠٠٥) وإسـتراتيجيات وطنيـة أخـرى تركـز علـى مكافحـة الفقـر: منهـا الأمـن الغذائـي (٢٠١٠)، والقطـاع الزراعـي (٢٠١٢)، والقطـاع السـمكي (٢٠١٢)، والميـاه (٢٠١٣)، والاسـتدامة البيئيـة (٢٠٠٧). فـي حيـن اسـتهدفت الرؤيـة الإسـتراتيجية لليمـن ٢٠٢٥ تحقيـق الانتقـال إلـى مجموعـة الـدول متوسـطة التنميـة. ورغـم ذلـك، فـإن معظـم برامـج التنميـة لا تـزال متعثـرة فـي ظـل العديـد مـن المعوقـات المؤسسـية والماليـة والطبيعيـة.

تشغيل جزئي

«تشير التقديرات إلى فقدان مليون شخص أعمالهم جراء الأحداث التي يشهدها اليمن منذ ٢٠١١»

وتعد البطالة من أهم التحديات التي تواجه عملية التنمية، وتساهم في تقويض الاستقرار السياسي والأمني في اليمن، خاصة وأنها تتركز في أوساط الشباب بما في ذلك المتعلمين. وأدى تراجع التوظيف في القطاعين، الحكومي والخاص، إلى ارتفاع البطالة الصريحة من ١٦,٢٪ في عام ٢٠٠٤ إلى ١٧,٨٪ في عام ٢٠١٠. وترتفع البطالة الصريحة بين الإناث إلى ٥٤,٦٪، وبين أوساط الشباب إلى ٥٢,٩. وتتضاعف البطالة الجزئية أو التشغيل الجزئي إلى أكثر من ذلك. وتشير بعض التقديرات إلى فقدان نحو مليون شخص أعمالهم جراء الأحداث التي يشهدها اليمن منذ عام ٢٠١١، مما يرفع تقديرات معدل البطالة إلى حوالي ٤٠٪. وتتسم البطالة في الاقتصاد اليمني بطبيعة هيكلية وعدم توافق بين المهارات المطلوبة في سوق العمل وتلك التي يملكها الباحثون عن عمل من ناحية أخرى. وتعددت التدخلات الوطنية لمواجهة البطالة، سواء في أحداث ٢٠١١ أو بعدها. ويمكن إجمالها في التوسع في برامج الأشغال كثيفة العمالة. وبدعم من المانحين، توفير التمويل والتسهيلات اللازمة للمشاريع والأنشطة الصغيرة. وإعداد الخطة الوطنية لتشغيل الشباب ٢٠١٤-٢٠١٦.

للأسرة دور كبير في خلق جيل واعي ومنتمي إلى مجتمعه. وإن كانت الأسرة حريصة على محيطها وبيئتها، فأفرادها سيكونون كذلك.

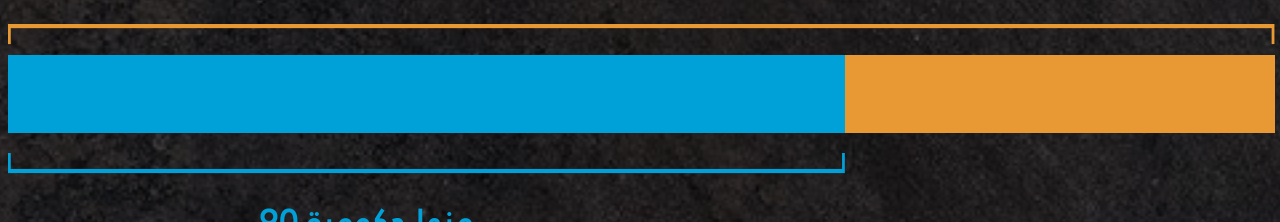

السلم التعليمي

«نتيجة لضعف النظام التعليمي، لا يحتفظ بالطالب حتى نهاية مراحل التعليم العام»

وأولت الدولة التعليم الأساسي اهتماما ضمن توجهاتها التنموية، حيث ارتفع الالتحاق الصافي في التعليم الأساسي إلى ٨١,٨٪ في عام ٢٠١٢، مع تقليص فجوة النوع الاجتماعي إلى ٧٥,٨٪. ويتطلب تحقيق هذا الهدف مواجهة الأسباب التي تحد من التحاق الأطفال بالتعليم الأساسي في الريف، وعمل الأطفال مع أسرهم، وعدم توفر العدد اللازم من المدرسين، فضلاً عن ضرورة التصدي للأمية. وتتدنى معدلات الالتحاق مع ارتفاع السلم التعليمي، إذ تقل معدلات الالتحاق الصافية للتعليم الثانوي عن ٢٧٪ في عام ٢٠١٢ نتيجة ضعف النظام التعليمي وعدم قدرته على الاحتفاظ بالطالب حتى نهاية مراحل التعليم العام. وفي مجال التعليم الفني والتدريب المهني، ارتفع طلاب هذا القطاع من ٦٥٦٣ طالب وطالبة عام ٢٠٠٠ إلى ٣١٩٤١ عام ٢٠١٢. وزادت مؤسساته إلى ١٤٠ منها ٩٠ حكومية. واستهدفت الإستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٢ رفع نسبة الطلاب الملتحقين إلى ١٥٪ من طلاب التعليم الأساسي والثانوي، إلا أنها حاليا لا تتجاوز ٣,٥٪. أما التعليم الجامعي فرغم التوسع الكمي خلال السنوات الماضية إلا أنه يضع تساؤلات عديدة حول المدى الذي يمكن أن يبلغه مع تواضع مدخلاته وضعف تطوره النوعي مما يحول دون أن تكون مخرجاته فعالة للتنمية المستدامة. واجتهدت الحكومات المتعاقبة على تطوير التعليم. وتتلخص في توسيع الخدمات التعليمية وإتاحة التعليم الأساسي للجميع مع إيلاء اهتمام بتعليم الفتاة وتقليص الفجوة بين الريف والحضر، فضلا عن تجويد التعليم من خلال أداء المعلمين والإدارات المدرسية والصحة المدرسية وتقويم المناهج وتطويرها ونهضة الأنشطة المدرسية. وتقوم الحكومة حاليا بإعداد رؤية شاملة لإصلاح مدخلات التعليم (العام، العالي، والفني والمهني) بالتعاون مع البنك الدولي؛ تلبية لمتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل المحلي والخارجي.

يـــؤدي المجتمـع دورا بالـغ الأهميـة فـي معالجـة قضايـا البيئـة والتنميـة المسـتدامة، فالمجتمـع هـو المحـرك الأساسـي فـي عمليـة التنميـة. وشـهدت السـنوات الأخيرة زيـادة ملحوظـة فـي دور وقـدرات ومشـاركات تنظيمـات المجتمـع المدنـي، الأمـر الـذي يسـلط الضـوء علـى ضـرورة أن تعمـل الحكومـات والمنظمـات الدوليـة علـى تمكيـن وتعزيـز هـذه التنظيمـات فـي نشـاطاتها البيئيـة لتحقيـق التنميـة المسـتدامة.

المناطق الريفية أكثر حرمانا

«تغطي الخدمات الصحية ٦٤٪ من السكان، تتركز في المدن وتبقى المناطق الريفية»

ورغم أهمية القطاع الصحي، إلا أن نصيبه من الإنفاق العام خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ لم يتجاوز ٤,٢٪، وهو ما يقل عن ١,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وأدى النمو السكاني المرتفع والتشتت الواسع إلى الضغط على الإمكانيات المالية والفنية والبشرية للقطاع، المحدودة أساساً، واستمرار تدني الخدمات الصحية؛ حيث تعاني شبكة الخدمات الوقائية والعلاجية على حد سواء من قصور كمي ونوعي. ويمكن الاستدلال على الوضع الصحي في اليمن من خلال انتشار بعض الأمراض والأوبئة. وفي المقابل لا يتجاوز الكادر الطبي ٦٧٠٠ طبيب، أي طبيب واحد لكل ١٣ ألف نسمة، بالإضافة إلى توفر مرفق صحي واحد لكل ١٠٠٠٠ نسمة مع تدني تجهيزاتها. وقد أظهر

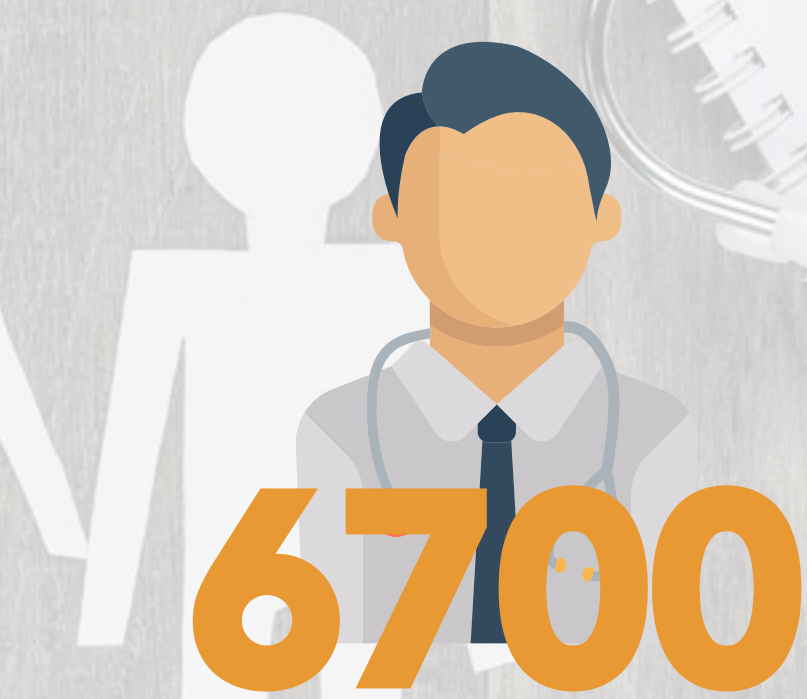

المسح الصحي الديموغرافي لعام ٢٠١٣ تحسن ملموس في المؤشرات، حيث انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع إلى ٤٣ لكل ١٠٠٠ مولود حي، وتراجع معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بنسبة ٦٠٪ إلى ٥٣ وفاة لكل ١٠٠٠ مولود خلال الفترة ٢٠٠٣ – ٢٠١٣. وتحسن مؤشر وفيات الأمهات بشكل كبير إلى ١٤٨ حالة وفاة لكل مائة ألف ولادة حية خلال الفترة نفسها. ورغم التحسن المضطرد في القضايا المتعلقة بالرعاية الصحية أثناء الحمل والولادة، إلا أن العديد من العوامل السلبية ما زالت منتشرة، أهمها الولادة التقليدية، الزواج المبكر، تقارب الولادات، وقصور الرعاية الصحية المقدمة للأمهات أثناء الحمل.

تهديد للأجيال القادمة

«يعكس الواقع الغذائي في اليمن الاختلالات الخطير في نظام التغذية للفرد والأسرة»

وساهمت الأمراض المعدية ورداءة الصحة البيئية وإمدادات المياه في ارتفاع سوء التغذية، بالإضافة إلى الفقر وتناول القات الذي يستحوذ على نسبة كبيرة من الدخل. وتتمثل خطورة سوء التغذية في ضعف الصحة والقدرة على مقاومة الأمراض. وتزيد حالات الهزال والتقزم والتي بلغت
٣٧٪ و ٤٤,٧ على التوالي كتهديد حقيقي للأجيال القادمة وقدرتها على العمل والإنتاج. وفي جانب الإعاقات يعاني ٣٪ من السكان من إعاقة، دون فرق بين الريف والحضر، حيث يعتبر الرجال أكثر عرضة من النساء وبنصيب ٤٪ مقابل ٣٪. وركزت الجهود الحكومية في القطاع الصحي على تحسين أدائه والتوسع في الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية بغرض تعميمها في البلاد وخاصة في الريف. وأبرز التدخلات تحسين الخدمات الأساسية والأنشطة الإيصالية، بدءاً من التحصين وخدمات الصحة الإنجابية وتوسيع نطاقها والتوزيع المجاني لوسائل تنظيم الأسرة.

من السكان يعاني من إعاقة

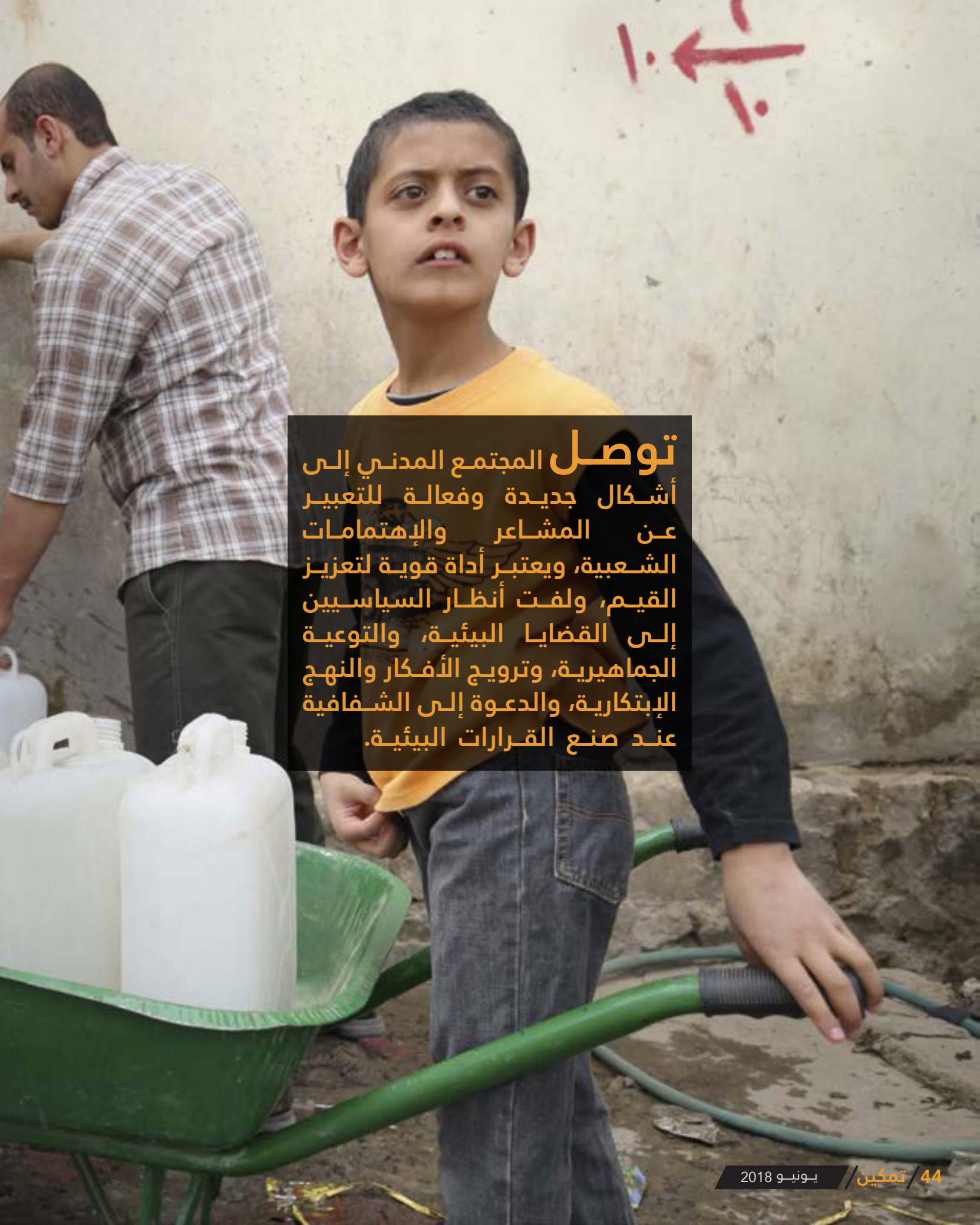

توصل المجتمع المدني إلى أشكال جديدة وفعالة للتعبير عن المشاعر والإهتمامات الشعبية، ويعتبر أداة قوية لتعزيز القيم، ولفت أنظار السياسيين إلى القضايا البيئية، والتوعية الجماهيرية، وترويج الأفكار والنهج الإبتكارية، والدعوة إلى الشفافية عند صنع القرارات البيئية.

وضع مائي حرج

«تشكل استدامة المياه في اليمن تحد أكثر خطورة»

والسبب الرئيس في ضعف إنتاجية الزراعة وانتشار الأمراض المستوطنة. ويقدر الطلب السنوي على المياه في عام ٢٠١٠ بحوالي ٣,٩ مليار متر مكعب. وتتوزع بين ٩٠٪ للزراعة و٨٪ للاستهلاك المنزلي و٢٪ للصناعة، مقابل ٢,٥ مليار مم موارد متجدد، وحوالي ١,٤ مليار عجز مائي يتم تغطيته من المخزون المائي الجوفي. ويقدر نصيب الفرد بحوالي ١٢٠٤ مقارنة بمتوسط عالمي ٧٥٠، و١٢٥٠ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد انخفضت نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة من ٦٥,١٪ في عام ١٩٩١ إلى ٤٧٪ في عام ٢٠١٢ مع تفاوت بين الحضر(٣٩٪) والريف (٥١٪). ويصنف البنك الدولي اليمن بين الدول الأربع الأفقر مائيا في العالم، حيث يتوقع نضوب المياه الجوفية خلال فترة وجيزة نتيجة الاستنزاف الكبير في أغلب المناطق وضعف التغذية الجوفية

وبالتالي انخفاض طبقات المياه الجوفية من ٧-١ متر سنويا عام ٢٠٠٨. وتعد الأمطار المصدر الوحيد للمياه المتجددة في اليمن والتي يتراوح متوسط هطولها السنوي بين ٥٠ مم في المناطق الصحراوية، والشمال والشمال الشرقي والسواحل الجنوبية إلى أكثر من ٦٠٠ مم. وأصبحت مدن يمنية وفي مقدمتها العاصمة صنعاء مهددة بالعطش. ودفع شح المياه الكثيرين أثناء مواسم الجفاف إلى ترك منازلهم بحثا عن الماء. وتقر الحكومة بالوضع المائي الحرج، حيث اتخذت إجراءات لتحقيق الإدارة المستدامة للموارد المائية تتلخص في استكمال البناء المؤسسي للقطاع وإصدار قانون المياه وإعداد الإستراتيجية الوطنية للمياه في عام ٢٠٠٤ وتحديثها عام ٢٠٠٨، مع تبني الحكومة والمانحين منذ ٢٠٠٩ مقاربة قطاعية واسعة لتنسيق التدخلات والاستثمارات.

اليمن

بين الدول الأربع الأفقر مائيا

1.4

مليار مم عجز مائي

محدودية الطاقة

«يمثل الكهرباء أهم التحديات أمام التنمية والذي يهدد بوضعه الحالي البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والنشاط الاقتصادي في اليمن»

ويترك كذلك تداعياته على التنمية المستدامة وحياة الناس ومعيشتهم. وقد أغفلت الحكومات المتعاقبة هذا القطاع أكثر من عقدين من الزمن والذي انعكس في محدودية الطاقة المنتجة التي لا تتجاوز ٦٥٧٩ (ج.و.س) في عام ٢٠١٢ متراجعة من ٧٧٥٤ (ج.و.س) في عام ٢٠١٠ بسبب الأعمال التخريبية التي تتعرض لها أبراج الكهرباء. ويتم إنتاج الكهرباء في اليمن من محطة مأرب الغازية (٤٤,٢٪) ومحطات بخارية (٣٩,٦٪) و ١٤ محطة لمنظومة الديزل (١٦,٢٪) ومحطات فروع الديزل (٦,٣٪). ويساهم هذا القطاع بأقل من ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي والذي يعكس محدوديته وقصوره في الإنتاج والإستثمار. ويقدر الطلب على الكهرباء في عام ٢٠٢٠ بحوالي ٣١٠٢ ميجاواط وبنمو سنوي ١٠٪ استنادا إلى ٦,٥٪ نمو اقتصادي. ولا تتجاوز تغطية خدمات الشبكة الكهربائية حاليا ٥٢٪ من إجمالي السكان وتنخفض إلى ٢٢٪ في الريف. وقد تمحورت تدخلات الحكومة، وتحديداً بعد ٢٠١١ حول تجاوز الانقطاعات المتكررة وتأمين خطوط النقل والتوزيع ورفع القدرة التوليدية المتاحة وتعزيز الإشراف والرقابة والمتابعة والتقييم لكافة أنشطة القطاع والتوسع في التوليد بالغاز الطبيعي واستكشاف مصادر الطاقة البديلة والمتجددة.

3102

ميجاواط

الطلب على الكهرباء 2020

الحكم الرشيد

ويكتسب موضوع الحكم الرشيد أهميته لما له من تأثير في تحقيق الأهداف، واعتباره مطلبا أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة من خلال حسن استغلال الموارد، واتاحة مشاركة كافة الفئات في اتخاذ القرارات بما في ذلك القطاع الخاص كشريك أساسي، والذي لا يمكن أن يزيد استثماراته ما لم تتوفر البيئة المواتية والمتمثلة في تعزيز دور القضاء النزيه والعادل، ضمان الأمن، الاستقرار، إصلاح الجهاز الإداري للدولة، والحد/القضاء على الفساد مع دعم السلطة المحلية وتقوية اللامركزية، بالإضافة إلى تعزيز المشاركة والتعاون. ولم تشهد مؤشرات أداء السلطة القضائية تحسنا يذكر في تسريع البت في القضايا المنظورة أمام المحاكم مع طول فترة التقاضي وضعف إنفاذ الأحكام القضائية والذي يفقد الناس الثقة بالقضاء والذي ما زال عرضة لتدخل السلطة التنفيذية. وبدورها تواجه الخدمة المدنية والبنية المؤسسية للجهاز الإداري للدولة عدم استقرار الأوضاع التنظيمية لوحدات الخدمة العامة، خاصة وأن العديد منها لا يزال بدون هياكل تنظيمية وتفتقر إلى توصيف وظيفي وقدرات متخصصة.

أسوأ الدول أداء

ويحتاج نجاح جهود التنمية تمكين المجالس المحلية والوحدات الإدارية في المحافظات والمديريات للقيام بدورها في تحقيق التنمية المستدامة وإشراكها في المسئولية واتخاذ القرار، بالإضافة إلى تفعيل آليات المشاركة الشعبية وممارسة المواطنين الرقابة على الأجهزة الحكومية. ورغم زيادة المراكز والمنشآت الأمنية والعسكرية ونمو الإنفاق على الدفاع والأمن إلى حوالي ١٩٪ من الإنفاق العام خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣، استمرت الاخلالات الأمنية التخريبية وقطع الطريق، فضلا عن تراجع هيبة الدولة. أما الفساد، فهو السبب الرئيس الذي قوض جهود التنمية المستدامة في اليمن، حيث تظهر مؤشرات مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية أن اليمن من أسوأ الدول أداءً، وتحتل المرتبة ١٦٧ بين ١٧٧ دولة في عام ٢٠١٣. واستهدفت تدخلات الحكومة تعزيز العمل المؤسسي في كافة مستوياته ورفع مستوى الشفافية والمساءلة ودعم أجهزة السلطة القضائية وتطوير آليات وإجراءات مكافحة الفساد والتأكيد على سيادة القانون والاهتمام بالحقوق والحريات.

شراكة جادة

«القطاع الخاص شريك أساسي وميزان تتجدد من خلاله الأهداف التنموية»

ويتطلب تحقيق التنمية شراكة جادة وتعاون فعال بين كافة الجهات المعنية من دولة ومنظمات مجتمع مدني وقطاع خاص ومانحين. وقد جددت الحكومة اليمنية في مؤتمر المانحين لعام ٢٠١٢، والذي انعقد في الرياض تأكيدها على أن التنمية المستدامة تتطلب مشاركة أصحاب المصالح من القطاع الخاص والمجتمع المدني بدءاً من التشاور ووضع السياسات والمشاركة الفعالة في تنفيذها. ويلعب القطاع الخاص دوراً حيوياً ومتنامياً في النشاط الاقتصادي، حيث ارتفعت مساهمته إلى ٦٩,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣. ورغم أن البيئة السياسية في اليمن تشير إلى فضاء واسع لمنظمات المجتمع المدني وإشراكها في التنمية، إلا أن الواقع يظهر دور أغلب تلك المنظمات، والتي تقدر بحوالي ٩٢١٣ منظمة حتى عام ٢٠١٣، يتركز أغلبها في أمانة العاصمة صنعاء والمدن الرئيسة. أما دعم الجهات المانحة فإن نصيب الفرد من المساعدات الخارجية ظل رقما متدنيا لا يتجاوز ١٨ دولاراً في عام ٢٠١٣ ولم يتجاوز مجموعها ١,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٣، فضلا عن ضآلة المساعدات لبناء القدرات التجارية لليمن في إطار المعاملة الخاصة والتفضيلية التي تحظى بها الدول المماثلة. وعموماً بلغت تعهدات المانحين حوالي ٨,٢ مليار دولار حتى يناير ٢٠١٤ والذي يعكس إدراك المانحين أهمية دعم المسار التنموي والإنساني لإنجاح التسوية السياسية في اليمن.

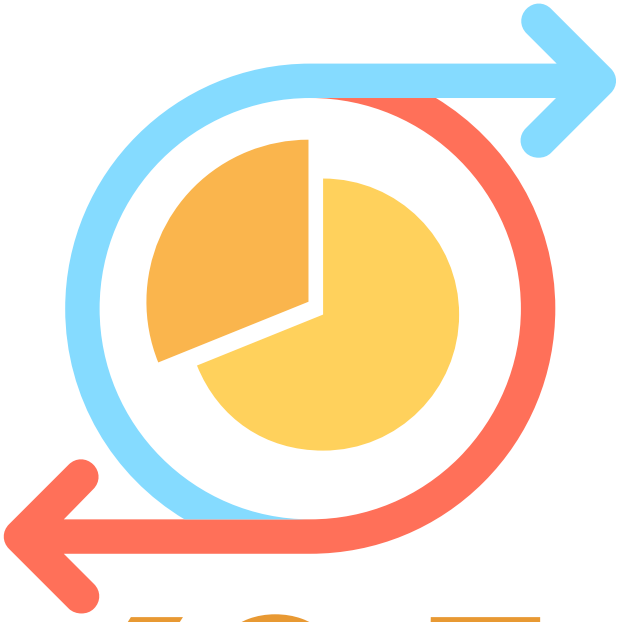

69.5%

مساهمة القطاع الاقتصادي

لا نختلف في أن تكون مؤسسات القطاع الخاص ذات رسالة اجتماعية تدعم المجتمعات المحلية بشكل مادي ومعنوي يجعل منها بنية وركيزة من ركائز تطوير المجتمعات والنهوض بأفرادها.

إطار عمل مشترك

وسعت الحكومة اليمنية إلى تعزيز مجالات الشراكة التنموية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني ومجتمع المانحين منذ عام ٢٠١٢، وذلك من خلال إطار عمل مشترك للمسئوليات المتبادلة بين الحكومة والمانحين والذي يلزم الحكومة بتنفيذ حزمة من الإصلاحات مقابل تخصيص المانحين لتعهداتهم على مشاريع البرنامج المرحلي للإستقرار والتنمية. وأنشأت الحكومة في عام ٢٠١٢ جهاز تسريع استيعاب تعهدات المانحين بهدف تجاوز المعوقات المؤسسية أو الفنية التي تؤخر تنفيذ المشاريع الممولة خارجياً، وكانت الحكومة قد أسست في عام ٢٠١٠ وحدة مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص (PPP) وأعدت مشروع قانون الشراكة لتنظيم المجال للقطاع الخاص لتمويل وإدارة مشاريع البنى التحتية، بالإضافة إلى مشروع قانون المجلس الأعلى للشراكة وصياغة «وثيقة الشراكة بين الحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني اليمنية» والتي تهدف إلى تكامل جهود وضع السياسات العامة وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها بما يحقق أهداف التنمية المستدامة

تحسن و لكن ..

وضعت الحكومات المتعاقبة أسس التنمية المستدامة من الناحية النظرية إلا أن الإستراتيجيات التي تبنتها والتشريعات التي أصدرتها أدت إلى تحسن بعض المؤشرات فقط دون أن تتمكن من تحقيق أهداف الألفية للتنمية. وما زالت أغلب آليات وبرامج التنمية والتخفيف من الفقر والحد من البطالة متعثرة في ظل العديد من التحديات والمعوقات الهيكلية التي تواجه كافة القطاعات وأبرزها:

الحكومة هي راسمة السياسات وصانعة القرارات ومن أهم شروط تحقيق التنمية المستدامة هو أن تكون هذه السياسات وما يتبعها من خطط ذات شمولية وتكامل بحيث لا تتعارض قوانين وتشريعات مؤسسة أو وزارة مع غيرها.

أ - غياب الرؤية الاستراتيجية للتعامل مع قضايا التنمية الكبرى وخاصة التفاوت بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي والقدرة على خلق فرص عمل؛ بالإضافة إلى استمرار إهمال التنمية الريفية حيث تقطن الغالبية العظمى من السكان.

ب - غياب إطار عام وموحد للسياسات يوجه أنشطة التطوير

ت - محدودية الموارد المالية والاعتماد على الإيرادات النفطية المتقلبة مع تراجع إنتاج النفط مما يحول دون توسيع دور الدولة في إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الفقراء، وبالتالي اقتصار دور الدولة على تدخلات جزئية ووقتية.

ث - التشتت السكاني، لا سيما في المرتفعات، ومحدودية البنية التحتية وانخفاض الموارد المالية لتلبية الاحتياجات مما يحول دون وصول الخدمات إلى شريحة واسعة، وخاصة في المناطق الريفية، وكذلك تفاوتها بشكل كبير، حيث تحصل الفئة الأقل دخلاً على خدمات أقل بكثير مقابل الفئة الأعلى دخلا.

ج - تدني الوعي المجتمعي حول حقوقه ومصالحه عموماً، وخاصة الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة، وأهمية الحفاظ على البيئة واستدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

ح - تدني قدرة أجهزة الدولة في استيعاب المساعدات وتنفيذ المشاريع، مع تأخر المانحين في تخصيص تعهداتهم، وكذلك انتشار الفساد نتيجة غياب الشفافية والمساءلة وسيادة القانون، مما أدى إلى سوء إدارة المشاريع مثل صندوق الفرص الاقتصادية كأحد المشاريع التنموية القائمة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الأصول الاقتصادية للأسر وخلق فرص عمل في المناطق الريفية.

خ - قصور آليات التنسيق بين الجهات المختلفة، وغياب قواعد وأنظمة البيانات وآليات التقييم والمتابعة.

ما بعد 2011

ورغم اختلاف بعض التحديات والصعوبات التي واجهت تنفيذ تدخلات الحكومة قبل عام ٢٠١١ وبعده، إلا أن ذلك تمثل في حدتها ومداها، وليس في جوهرها وطبيعته، وأهم تلك التطورات والتغيرات ما يلي:

أ - تراجع الإستقرار الأمني والسياسي. وتعليق تنفيذ العديد من المشاريع الإقتصادية في كافة القطاعات، وكذلك المساعدات الخارجية التي توفر تمويلات للمشاريع الحكومية.

ب - تراجع الأداء الاقتصادي وكذلك الموارد المالية المتاحة للدولة جراء تخريب أنابيب النفط، بالإضافة إلى تراخي الإلتزام الضريبي مع ضعف هيبة الدولة والقانون

ت - تزايد البطالة بين الشباب مما أدى إلى اتجاههم للتطرف وانخراطهم في الأعمال الإرهابية والتخريبية.

حلقة مفرغة

ورغم جهود الحكومات المتعاقبة في تطوير عملها وتنفيذ برامجها التنموية، إلا أن التحديات والصعوبات المحددة أعلاه جعلتها تدخل في حلقة مفرغة لتتراكم العقبات وتزداد حدتها. وتكاد تتشابه تلك العقبات ومقترحات معالجتها في كافة القطاعات، وفيما يلي أهمها:

تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي.

وضع رؤية متكاملة للتنمية وإيلاء المناطق المحرومة أولوية.

تطوير الأطر القانونية والتشريعية.

تبني سياسات تحقق النمو الاقتصادي وتزيد من فرص العمل.

زيادة الإنفاق الاستثماري على البنية التحتية وخاصة في المناطق الريفية.

تعزيز قدرات الفقراء وزيادة أصولهم.

مرونة أكبر لتنفيذ المشروعات الممولة من تعهدات المانحين.

تحسين القاعدة المعلوماتية وتعزيز نظم المراقبة.

العمل الجاد مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

تعزيز دور القطاع الخاص وإبراز دور الشركات في المسئولية الاجتماعية.

تبني إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يشارك في بنائها وإعدادها كل الجهات.

استهلاك الموارد باعتدال وكفاءة.

عدم استهلاك الموارد أسرع من قدرتها على التجدد.

تعزيز دور المجتمع المدني على كافة المستويات.

تكثيف البحوث وزيادة التعاون العلمي في معالجة القضايا البيئية الناشئة.

التوسع في مجال الاعتماد على الطاقة النظيفة كالطاقة الشمسية والمائية والرياح.

منظمتك.. مستدامة

في بعض المنظمات، هناك إتفاق غير مكتوب على تحقيق هدف واحد هو الإستدامة. ولكي تنجح تلك المنظمات في تحقيق هدفها، يجب أن تتميز عن غيرها بالإستعداد لإضفاء تغييرات جذرية تمكنها من تفعيل الهدف المنشود بدمجه في استراتيجيتها وتهيئة الأجواء الملائمة له من خلال مرحلتين رئيستين:

المرحلة الأولى: إعادة تشكيل هوية المنظمة

تتكون عملية إعادة تشكيل الهوية من عنصرين اثنين: التزام قادة المنظمة، وإشراك الأطراف الخارجية. ولما كان هذان العنصران مرتبطان، فإن تحقق أحدهما قد يؤدي إلى تحقق الآخر، كما أنهما قد يتحققان في الوقت نفسه. فلكي ينهض القادة بالتزاماتهم، من الضروري أن ينخرطوا مع جماعات خارجية لاكتساب رؤى شاملة تمكنهم من تحقيق أهدافهم، وتلك الجهات بدورها لن تستطيع أن تشارك مشاركة فعالة ما لم ينهض القادة بالالتزامات المنوط بهم تنفيذها، ومن خلال تفعيل العنصريين السابقين، تستطيع المنظمة أن تكتسب هوية جديدة تساعدها على تحقيق هدفها المنشود.

التزام القادة

بشكل عام، يجب أن يلتزم القادة بالقدرة على إبتكار رؤية بعيدة المدى والعمل على تنفيذها، فيجب أن تكون نظرتهم بعيدة المدى حين يتخذون القرارات، كما يجب أن يعرفوا وجهتهم ويعلموا أن هذه الإستدامة لن تتحقق بين يوم وليلة. وحين يعملون على تنفيذ رؤاهم، من الضروري أن يكون لديهم استعداد أكبر لتحمل المخاطر المحسوبة، كما يجب أن يلتزموا بمساعدة منظماتهم على إدراك ما تواجهه من عقبات في طريقها لتحقيق اللإستدامه، وأن يساعدوها على دمج هدف الإستدامه ضمن أهدافها الجوهرية.

ويجب أن يلتزم سلوك هؤلاء القادة بإلهام موظفيهم، كي يجعلوهم ينظرون إلى إستراتيجيات الإستدامة باعتبارها أحد الأسباب الرئيسة لنجاح الشركة، كما يجب أن يلتزموا بأهداف طموحة و يسعوا إلى تحقيق تغيير جذري في هوية المنظمة، ويدركوا أن هذا التغيير يتطلب العديد من المبادرات الصغرى كي يتحقق.

إشراك الأطراف الخارجية

يجب أن يدرك القادة الذين يسعون إلى إعادة تشكيل هويات منظمتهم أهمية الوصول إلى ما هو أبعد من حدودها، أي الوصول إلى أصحاب المصالح الخارجيين على تنوعهم، إذ أن تلك الأطراف قادرة على دعم استمرارية الشركة.

عادة ما تبدأ عملية إشراك الأطراف الخارجية بمواجهة المنظمة لأزمه ما تدفعها للإستعانه بهم و معرفة مخاوفهم وتوقعاتهم والتعاون معهم في البحث عن حل لها.

وخلال تلك العملية يكتسب قادة المنظمة وموظفوها معلومات جديدة تساعدهم على إعادة تشكيل هويتها، مما يخلق قيمة للشركة وللأطراف الخارجية على حد سواء. ويجب أن لا تكتفي المنظمة بالتعاون مع تلك الأطراف فحسب، بل يجب أن تتعاون مع منافسيها إذا اقتضى الأمر للبحث عن حلول للمشكلات التي تواجهها إلى أن تتمكن من تحقيق هدفها الأكبر، وهو الإستدامة.

ومن الضروري أن تكون كل خطوة من خطواتها مصحوبة برسالة صريحة وواضحة إلى أصحاب المصالح الخارجية، فالشفافية شعارها الذي تلتزم به حين توضح لهم أهدافها وتطلعهم على مدى التقدم الذي أحرزته في الطريق لتحقيقها.

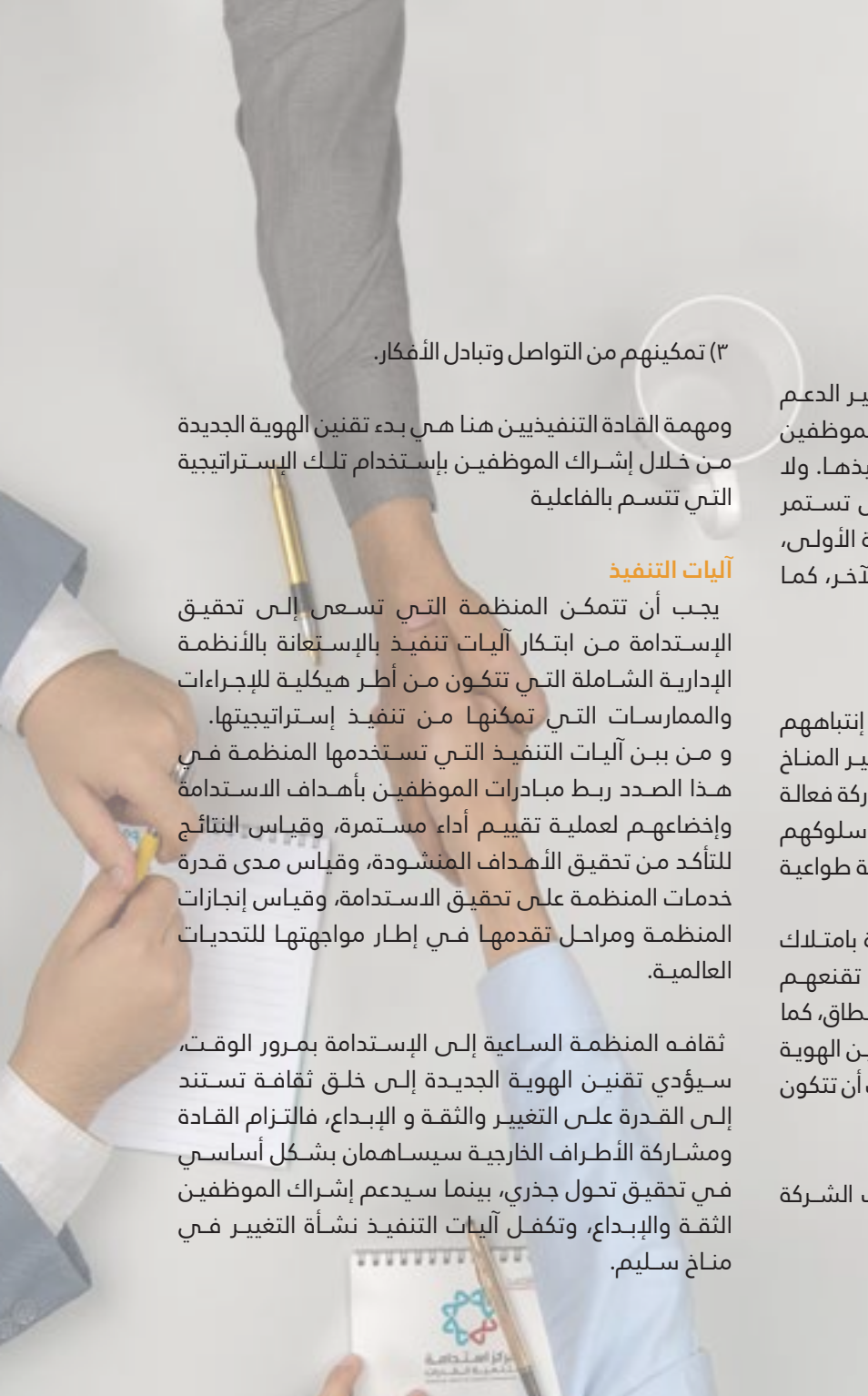

المرحلة الثانية: تقنين الهوية الجديدة

تتضمن تلك المرحلة أيضا عنصرين رئيسين: توفير الدعم الداخلي اللازم للهوية الجديدة من خلال إشراك الموظفين في عملية تقنينها، وتوفير الآليات اللازمة لتنفيذها. ولا تنتهي المرحلة الأولى ببداية تلك المرحلة، بل تستمر وتؤدي دورها فيها. وكما هو الحال في المرحلة الأولى، يستطيع كلا العنصرين أن يتسبب في تحقيق الآخر، كما أنهما قد يتحققان معا.

إشراك الموظفين

تستطيع الشركة إشراك الموظفين من خلال لفت إنتباههم إلى الجهود التي تبذلها لتحقيق الإستدامة وتوفير المناخ اللازم لربطهم عاطفيا بالشركة كي يشاركوا مشاركة فعالة في تنفيذ إستراتيجية الإستدامة الخاصة بها ويغيروا سلوكهم كي يصبحوا أكثر إنتاجيه وأكثر إستعدادا للمساهمة طواعية في تحقيق أهدافها في هذا الصدد.

وتتسم المنظمة التي تسعى إلى الاستدامة بامتلاك إستراتيجية واضحة لإشراك موظفيها، فهي تقنعهم بإستبدال مبادرات محدودة النطاق بأخرى واسعة النطاق، كما أن قادتها يقدرون دور هؤلاء الموظفين في تكوين الهوية الجديدة. ولكي تنجح عملية اشراك الموظفين، يجب أن تتكون إستراتيجية إشراكهم من ثلاثة عناصر أساسية:

١) تعريفهم بالأثر الإيجابي لمساهماتهم.

٢) توضيح الصلة بين مهام كل منهم وأهداف الشركة المرتبطة بالإستدامة.

٣) تمكينهم من التواصل وتبادل الأفكار.

ومهمة القادة التنفيذيين هنا هي بدء تقنين الهوية الجديدة من خلال إشراك الموظفين بإستخدام تلك الإستراتيجية التي تتسم بالفاعلية

آليات التنفيذ

يجب أن تتمكن المنظمة التي تسعى إلى تحقيق الإستدامة من ابتكار آليات تنفيذ بالإستعانة بالأنظمة الإدارية الشاملة التي تتكون من أطر هيكلية للإجراءات والممارسات التي تمكنها من تنفيذ إستراتيجيتها.

و من بين آليات التنفيذ التي تستخدمها المنظمة في هذا الصدد ربط مبادرات الموظفين بأهداف الاستدامة وإخضاعهم لعملية تقييم أداء مستمرة، وقياس النتائج للتأكد من تحقيق الأهداف المنشودة، وقياس مدى قدرة خدمات المنظمة على تحقيق الاستدامة، وقياس إنجازات المنظمة ومراحل تقدمها في إطار مواجهتها للتحديات العالمية.

ثقافه المنظمة الساعية إلى الإستدامة بمرور الوقت، سيؤدي تقنين الهوية الجديدة إلى خلق ثقافة تستند إلى القدرة على التغيير والثقة و الإبداع، فالتزام القادة ومشاركة الأطراف الخارجية سيساهمان بشكل أساسي في تحقيق تحول جذري، بينما سيدعم إشراك الموظفين الثقة والإبداع، وتكفل آليات التنفيذ نشأة التغيير في مناخ سليم.

بداية الرحلة

لقد أصبح لدى المنظمات اليوم خياران: إما أن تبدأ رحلة الإستدامة، أو تتمسك بأفكارها التقليدية. فإذا تبنت الخيار الأول، يجب أن تعمل جاهدة على إضفاء تغييرات على مناخ العمل الداخلي والخارجي من خلال التزام قادتها، ومشاركة موظفيها الفعالة، ومشاركة الأطراف الخارجية مشاركة حقيقية، وتفعيل الآليات اللازمة لتحقيق أهداف الإستدامة. ومن خلال كل ذلك، ستنشأ هوية جديدة للمنظمة وتظهر في ثوبها الجديد منظمة مستدامة.

"تمكين المرأة"

نصف المجتمع كما قيل , من هنا فإننا نسعى في هذه الزاوية لتهيئة المناخ العام وتغيير ثقافة المجتمع وتعديل الصورة المرسومة للمرأة لديهم واستعارض نماذج لنساء رائدات في المجتمع ,كما نهدف أيضاً إلى تمكين المرأة عن طريق إكسابها المهارات الحياتية والمهنية في شتى المجالات

تمكين حـــواء

ضـرورة لا تـــقبل التأجيل

عـدم تمكيـن المـرأة مشـكلة تواجـه الكثيـر مـن المجتمعـات الناميـة، وأحيانـاً المتقدمـة، وعـدم التمكيـن هـذا يظهر في صور متعددة لعل أهمها عدم المساواة بين الرجل والمرأة الأمر الذي يؤدي إلى وجود تمييز في المجتمع مما يولـد الكثيـر مـن المشـكلات الاجتماعيـة والاقتصاديـة.

وبالرغـم مـن تنامـي دور المـرأة فـي الحيـاة الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة، إلا أنـه مـا زال دون الطمـوح، فهنـاك الكثيـر مـن أشـكال التمييـز بيـن الرجـل والمـرأة تعيـق انخـراط المـرأة فـي ميادين التنميـة الشـاملة، وأشـكال هـذا التمييـز متعـددة، فمنهـا مـا يعـود إلـى عوامـل ثقافيـة واجتماعيـة موروثـة، ممثلـة ببعـض العـادات والتقاليـد وتحيـز المـوروث الاجتماعي والقيمي ضد مشاركة المرأة في الحياة والعامل العـام. ومنهـا يعـود إلـى المـرأة ذاتهـا، فبعـض الخصائـص النفسـية والشـخصية والمعرفيـة للمـرأة تحـول دون انخراطهـا فـي التنميـة.

فريدة الشيباني

«تعد مشـاركة المـرأة العربية فـي سـوق العمـل من أدنـى المعدلات في العالم»

قضية تمكين المرأة ومدى مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع اليمني، تعد مشكلة حقيقية، لما للمجتمع اليمني من سيسيولوجيا خاصة، وتركة اجتماعية معقدة ومتشابكة، فهذا المجتمع يحمل في أرجائه كافة العناصر والطبقات، بدءا من التقليدية وانتهاءا بالمعاصرة والحديثة. وقضية التمكين للمرأة تزداد بشكل واضح في ظل المجتمعات التي تحصر دور المرأة في الإنجاب، وإدارة شؤون المنزل. ومن أكثر العقبات شيوعا لتمكين المرأة العوامل الاجتماعية، تليها العوامل الاقتصادية والسياسية، وأخيرا العوامل الشخصية، الأمر الذي يجعل من تصحيح الصورة السائدة عن المرأة في المجتمع أولوية هامة لدى الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، عبر تقديم المناهج الدراسية والبرامج التلفزيونية وجميع وسائل الإعلام التي ترفع من قيمة المرأة ودورها. وتصميم البرامج التدريبية لزيادة ثقة المرأة وقدراتها الإدارية لكي تتمكن من المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

وأجري الاتحاد النسائي العربي دراسة حول «التمكين الاقتصادي للمرأة وعلاقته بالتعليم الأساسي». وسعت الدراسة التي أجريت بست دول عربية (مصر والجزائر والسعودية، وتونس، المغرب، البحرين) وبالتعاون مع مكتب المرأة بالأمم المتحدة إلى الكشف عن علاقة التمكين الاقتصادي بالتعليم، وكيف يساهم التعليم في زيادة التمكين الاقتصادي للمرأة. وأوضحت الدراسة أن ارتفاع مستوى تعليم المرأة أدى لزيادة الطلب على العمل، وانخفاض معدلات الإنجاب. وعلى جانب آخر كشفت الدراسة عن تأثر النساء بانكماش القطاع العام، مما أثر سلبا على فرص العمل، في كثير من الدول خاصة غير المصدرة للبترول. كما انخفضت فرص العمل للمرأة في القطاع الخاص نظرا لموقف رجال الأعمال من خدمات الأمومة كعبء مكلف لهم. وأوضحت الدراسة أن المرأة لا تزال غير قادرة على الحصول على فرص مساوية للرجل.

وتزخر المنطقة العربية بعوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية تؤثر بشكل سلبي على مشاركة المرأة في الحياة العامة، والتمكين الاقتصادي. حيث تواجه المرأة العربية عادات وثقافة تحد من نشاطها خارج المنزل، وتقلل من استقلالها الشخصي، وتقلل من ما تحصل عليه من الموارد، وتحرمها أحيانا من التعليم والتدريب والخدمات الصحية. ويؤثر الخطاب الديني المتعصب ضد المرأة والثقافة الذكورية على مدي مشاركة المرأة وتمكينها الاقتصادي. ويتأثر التمكين الاقتصادي ايضا بمدي ما تقدمه الدولة من تسهيلات وفرص تشجع المرأة على الدخول في سوق العمل وعلى الاستمرار داخله.

معدلات بطالة مرتفعة

وتعاني بعض الدول العربية من معدلات بطالة عالية بشكل عام، إلا أن هذه المعدلات تصل إلى أربعة أمثالها بالنسبة للنساء، ولا تزال قوانين العمل تميز ضد المرأة في بعض جوانبها، حيث تسمح بعملها في بعض القطاعات دون غيرها. وقد عدلت بعض الدول قوانينها لإلغاء بعض صور التمييز النوعي، إلا أن سوء إجراءات تنفيذ تلك القوانين تقف عائقا ضد استفادة المرأة منها. وشهد الوطن العربي تقدما ملحوظا في القضاء على الأمية بين النساء، وفي التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي، إلا أنه فشل في أن يترجم ذلك إلى صحوة في حياة المرأة الاقتصادية والاجتماعية.

وتشير تقارير دول الدراسة أيضا إلى عدد من التغيرات التي شهدتها، والتي تؤدي في مجملها إلى تحسن وضع المرأة العربية ووضعها على طريق التمكين الاقتصادي ومن أهم هذه التغيرات

ارتفاع نسب التعليم

شهدت الدول العربية اهتماماً حكومياً بتوفير التعليم الأساسي، حيث أصدرت عدة تشريعات تنص على مجانية التعليم الأساسي وعلى إلزاميته، وفرض عقوبات على أولياء الأمور الذين يتخلفون عن قيد بناتهم وأبنائهم في المدارس. وشهدت الدول محل الدراسة في السنوات الخمس الأخيرة تقدما كبيرا في سد الفجوة النوعية في التعليم على المستوى الإقليمي مما يعكس خطوة هامة في سبيل المساواة بين الجنسين. وزاد التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي بشكل غير مسبوق، ولكن لم تتحقق المساواة الكاملة بعد، كما يؤدى الزواج المبكر والمنتشر بين الأسر الفقيرة خصوصا في بعض الدول إلى استمرار الفجوة النوعية على مستوى التعليم الثانوي. ولكن هذه المؤشرات تخفي فروقاً بين التجمعات الإقليمية العربية حيث حققت دول مجلس التعاون الخليجي المساواة الكاملة في كل مراحل التعليم، بل إن المؤشر يميل إلى صالح الإناث في بعض الدول مثل دولة الإمارات العربية ودولة قطر.

المشاركة في سوق العمل

وعلى الرغم من إرتفاع معدلات قيد الفتيات في التعليم إلا أنه لا توجد علاقة مباشرة بين التعليم وسوق العمل، وتزخر المنطقة العربية بعوامل إجتماعية وإقتصادية وسياسية تؤثر سلبياً على مشاركة المرأة في الحياة العامة. وتواجه المرأة العربية عادات وثقافة تحد من نشاطها واستقلالها، وتقلل ما تحصل عليه من الموارد، وتحرمها احياناً من التعليم والتدريب والخدمات الصحية.

ويمكن القول ان هناك نوعين من التحديات الأساسية التي تواجه التمكين الإقتصادي للمرأة العربية، يتعلق الأول بالتمييز في الأجر، وشروط وقواعد العمل، ويتعلق التحدي الثاني بمعدل مشاركتها في سوق العمل

وتنخفض معدلات مشاركة المرأة العربية في سوق العمل عن معدلات مشاركة المرأة في الأقاليم الأخرى من العالم، بل تعد مشاركتها من أدنى المعدلات في العالم. إن اندماج المرأة في النشاط الإقتصادي وإرتفاع نسبة مشاركتها في سوق العمل يؤدي إلى تحقيق العديد من المكاسب الإقتصادية، منها الحصول على فرص التوظيف التي تؤمن لها مصدرا دائما للدخل، وتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد البشرية المتاحة على المستوى القومي، مما يؤدي للوصول على معدلات النمو الإقتصادي المستهدفة، ورفع القدرة التنافسية للمرأة في سوق العمل في ظل إقتصاديات السوق والخصخصة والعولمة وتخفيض معدلات البطالة. وتعتبر المشاركة الإقتصادية للمرأة ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة

"الصحة"

تعد الصحة من المتضمنات المهمة للتنمية البشرية , والتحسينات في الصحة والتغذية كما هو التعليم ربما يكونان السبب أو النتيجة للنمو الاقتصادي , فتنمية الموارد البشرية عن طريق تحسين الصحة للسكان العاملين بشكل خاص والسكان بشكل عام من خلال برامج صحية عامة جيدة

الوصفة «السنغافورية

سحر عزالدين

«رعاية صحية شاملة»

حلم يتمنى جميعنا أن يتحقق ويبصر النور في بلادنا، والتي عانت لعقود تحت وطأة المعاناه وسوء الرعاية. وكمتجمع مدني يحدونا الأمل للتطلع نحو المستقبل، وصنع تحول شامل ومستدام للقطاع الصحي الهام والحيوي. ولنا في تجارب بعض الدول حكاية وعبرة، كتجربة سنغافورة، والتي عانت من تدهور القطاع الصحي لسنوات طويلة، بيد أنها تمكنت لاحقا من بناء نظم صحية شاملة وذكية. ومن خلال العمل الدؤوب والإرادة الصادقة، وفرت سنغافورة رعاية عالية الجودة وبكلف منخفضة تضمن القدرة على الاستدامة. إن النظام الطبي بسنغافورة، والذي يرتكز على الفعالية والمرونة، يقدم للبلدان الأخرى دروسا مفيدة

«سنغافورة.. المركز السادس عالميا في الرعاية الصحية»

واستطاعت الحكومة السنغافورية ترسيخ نظام صحي شبه متكامل جعلها تجتذب الراغبين في العلاج ليس من قبل آسيا المجاورة فقط، بل امتد ذلك إلى دول أفريقيا والشرق الأوسط وحاليا دول الخليج، حيث تتمتع العناية الصحية بمستويات متقدمة بفضل نظامها الطبي المتكامل، هذا بخلاف الرعاية الاجتماعية لسكانها، فهناك طبيب لكل ٨٣٧ مواطنا، وسرير في مستشفى حكومي لكل ٢٦٩ مواطن. وهي بذلك ضمن أفضل ستة أنظمة صحية عالميا، على رغم من أنها تنفق على الرعاية الصحية أقل من دول تتمتع بدخل قومي أعلى منها بكثير، إذ تنفق نسبة ربع ما تنفقه الولايات المتحدة.

وتقدم سنغافورة خدمات علاجية شاملة وتحقق رعايتها الصحية نتائجاً ذات قيمة عالمية في مجموعة من المجالات. وفي كتابه المذكور والمنشور تحت عنوان "الجودة المتاحة: الرعاية الصحية في سنغافورة" يقدم هيزلتاين المشروع الطبي لسنغافورة باعتباره مزيجا مثيرا من الرعاية الأبوية والمسؤولية الشخصية. فالدولة لا تتردد في التدخل في سوق الرعاية الصحية من خلال اتخاذ إجراءات مثل تقديم الدعم للمستشفيات والمجمعات الطبية أو العيادات الشاملة. وهي تنظم وتحدد نوع وعدد الأطباء الذين يمكنهم ممارسة الطبابة.

بدأت قصة التحول قبل أكثر من ثلاثة عقود عندما قررت سنغافورة أن أمور الصحة لايمكن أن تترك لوزارة الصحة لوحدها. ففي سنغافورة يتم استغلال جوانب السياسة العامة (مثل الإسكان والتخلص من القمامة والحركة على الطرق والحدائق العامة والتشجير) لأجل هدف واحد هو إيجاد شعب معافي ومنتج. فوضعت بمنتصف الثمانينيات من القرن الماضي الرعاية الصحية صوب عينيها وفي أعلى قائمة أولوياتها وخططها الوطنية، فعمدت إلى وضع خطة استراتيجية تدريجية لتحسين البنية التحتية للمستشفيات العامة، وتزويدها بالمعدات الحديثة، والتوسع في برامج الرعاية وتخصصاتها. وتضمنت هذه العملية أيضا توفير عيادات خارجية متخصصة برعاية صحة الأم والطفل، وخدمات تنظيم الأسرة، والاستشارات الغذائية والنفسية، والعناية بالأسنان وغيرها. كما ارتكزت الاستراتيجة السنغافورية على العنصر البشر، حيث ابتعثت الطلاب المميزين إلى مختلف دول العالم لدراسة الطب. ورفعت من مستوى برامجها المحلية في التدريب الصحي، ووقعت شراكات مع مؤسسات عالمية لتقييم وإدارة تلك البرامج. فضلا عن اعتمادها لنوعين من المستشفيات. يعنى الأول بالأمراض البسيطة والجراحة العامة والطوارئ، ويختص الثاني بالأمراض المستعصية التي تتطلب رعاية خاصة، مثل فيروس الكبد والقلب والسرطان.

ولم تكتف حكومة سنغافورة بهذه الإصلاحات وحسب، بل وضعت جودة الخدمات المقدمة نصب عينيها، وفرضت مجموعة من المعايير لقياس أداء المؤسسات الصحية. واستحداثت نظام للمكافأة المعنوية والمالية، وربطته بجودة الأداء والكفاءة. واعتمدت الاستراتيجية على الانتشار، حيث تكون الخدمات الصحية قريبة وفي متناول الجميع من خلال عيادات مجهزة بوسائل التشخيص والعلاج والوقاية، الأمر الذي خفف الضغط عن المستشفيات لتتفرغ الأخيرة للقيام بالدور المنوط بها. كما تم إصلاح مستشفيات القطاع العام والارتقاء ببناها التحتية وإعطاؤها استقلالية شبه كاملة والابتعاد عن الإدارة المباشرة لها والاكتفاء بمراقبة تنفيذ الاستراتيجيات العامة وتشجيعها على التنافس الإيجابي فيما بينه، وبين مستشفيات القطاعين العام والخاص. وبانسحاب الحكومة من الإدارة المباشرة للمستشفيات، شهدت هذه المستشفيات نقلة نوعية في جودة الخدمات المقدمة مع خفض كبير في الأسعار.

ومن خلال معادلة دقيقة تضبط العرض والطلب تنبهت سنغافورة الى أهمية ضمان أسعار الخدمات المقدمة ووجوب مساهمة كل مواطن سنغافوري في حساب توفير طبي إجباري. وتعتقد الحكومة أن هذه الحصة أو المساهمة المالية من قبل كل فرد تحول دون الإفراط في استخدام النظام الصحي أو إساءة استغلاله. ويتم ذلك من خلال صناديق إدخار إلزامية، يتم تغذيتها باقتطاعات شهرية يتحملها الموظف وصاحب العمل، وتتباين من خلال الدخل والعمر، بحيث يكون لكل مواطن صندوقه الخاص ضمن صناديق عامة ضخمة تديرها الدولة، وتخضع لقوانين صارمة تمكن المواطن من أن ينفق على رعايته الصحية ضمن هذه القواعد. وحددت الدولة الحد الأدنى من الرعاية الصحية الاساسية التي ستقوم بتمويلها مقابل رسوم رمزية، بينما يقوم المواطن بالإنفاق من صندوقه الخاص على الخدمات الإضافية. ووضعت سقوف عليا ودنيا لهذه الصناديق المعفاة من الضريبة. وسمحت أن يتم الإنفاق من هذه الصناديق على الأقرباء من الدرجة الأولى وتوريثها بعد الوفاة.

وقامت الدولة بإقرار صندوقين إضافيين؛ أحدهما لتغطية الأمراض الكارثية التي تتطلب مبالغ كبيرة وصندوق آخر كشبكة أمان للأفراد الأقل حظا، حيث تضخ الدولة سنويا مبالغ متفاوتة في هذه الصناديق حسب الأداء المالي للدولة.

كما عمدت الى تقسيم درجات الإقامة في المستشفيات الى خمس درجات حيث تقوم بتغطية نسبة كبيرة من كلفة الدرجات الدنيا وتقل نسبة التغطية كلما انتقلنا إلى الدرجة الأعلى، حيث لا تتكفل بأي أعباء عن الدرجة الأولى. ولم تكتف الحكومة بهذه الإجراءات وحسب، بل تنبهت إلى الزيادة المطردة في أعداد المعمرين في الدولة، فأنشأت صندوق لرعاية هذه الفئة «الصندوق الفضي».

يتمتع جميع الكبار بخدمة نقل عام جيدة المستوى، وبإمكانية بقائهم في بيوتهم أو على الأقل في مجتمعاتهم المحلية لأطول فترة ممكنة (بدلا عن نقلهم إلى بيوت العجزة).

علاوة على ذلك، طبقت الحكومة إبان خطتها التنموية سياسات رقابية دقيقة على التناسل السكاني لتكون الزيادة في عدد السكان الحالي بنسبة لا تتجاوز ٢٪ كأقصى حد للنسل، نظرا للمخاوف من صغر مساحة الدولة وزيادة أعداد العمالة الأجنبية، لكنها انتهجت سياسات سكانية مغايرة مؤخرا بتشجيع المواطنين على إنجاب مزيد من الأطفال، حيث ارتفع عدد سكان سنغافورة بنسبة ١,٢٪ خلال العام الماضي في أبطأ وتيرة له منذ أكثر من عشر سنوات، وذلك في الوقت الذي تحاول فيه تقليص عدد العمالة الأجنبية، وبلغ إجمالي عدد سكان سنغافورة ٥,٥٤ مليون حتى يونيو ٢٠١٥.

ولم تغلق الحكومة الباب أمام شركات التأمين الخاصة للراغبين في خدمات إضافية لا توفرها الصناديق الحكومية. فأتاحت الفرصة للراغبين في الافادة من المزايا الإضافية التي لا توفرها الصناديق العامة بشراء بوالص تأمين خاصة تكون مكملة لما توفره الصناديق العامة. وفي مؤلفه تحدث هيزلتاين عن معايير نجاح تجربة سنغافورة في الرعاية الصحية، ومؤشراتها، مشيرا إلى التحسن الكبير في معدل البقاء على قيد الحياة بين الرضع والأطفال الحديثي الولادة. إذ انخفض هذا المعدل إلى حال وفاة بين كل ألف طفل في العام ٢٠٠٩، بالمقارنة بخمس وفيات في العام ١٩٩٠. وحدث هذا التطور بأثر عوامل شملت رعاية الأم خلال الحمل، وقياس وزن الطفل عند الولادة.

وتدأب وزارة الصحة في سنغافورة أيضا على نشر التوعية عبر برامج تلفزيونية ومدرسية. وتختار كل حملة موضوعات لتناقشها، كمحاربة السمنة والتدخين. ودعمت الحكومة هذه البرامج بصورة عملية عبر تطبيق أسلوب حياة صحي في البنية التحتية للبلاد، على غرار تصميم أرصفة وضواح سكنية تسمح بممارسة المشي والجري. وفي السياق نفسه، أطلقت سنغافورة حملات سنوية للرعاية الصحية، بينها «الحملة الوطنية من أجل أسلوب حياة صحي» التي تستمر شهرا، وتنتشر نشاطاتها في أماكن العمل والمدارس والمطاعم والمجمعات الغذائية. وتدأب وزارة الصحة في سنغافورة على إجراء مسوحات لقياس مستوى رضى المرضى عن الخدمات المقدمة إليهم. وأظهر استطلاع للرأي العام ٢٠١٠ أن ٧٥ في المئة من المرضى أبدوا رضاهم عن الخدمات الصحية المقدمة في المستشفيات العامة.

في حفل افتتاحه
محافظ حضرموت يشيد بنادي المعلم بسيئون

أشاد محافظ محافظة حضرموت اللواء / فرج سالمين البحسني قائد المنطقة العسكرية الثانية بمؤسسة العون للتنمية بعد إزاحة الستار في حفل أفتتاح نادي المعلم بسيئون الممول من مؤسسة العون للتنمية وجاء في كلمته: نحن اليوم في نادي المعلم هذا الموقع المهم جداً الذي سيخدم معلمي حضرموت فيما يسعني إلا ان اتقدم بخالص الشكر والتقدير لمؤسسة العون للتنمية على ما تقدمه من دعم وخاصة في مجال التربية والتعليم وفي مجالات أخرى بصماتها موجودة جزائهم الله خير لكل القائمين على هذه المؤسسة داعيا جميع منظمات المجتمع المدني بحضرموت ان يحذوا حذوهم , مؤكداً بأن حضرموت تستحق من أبنائها ان يقفوا معها في هذه الظروف وفي هذه اللحظات وأنا متأكد بأن الجميع سيقف مع حضرموت بكل الامكانيات ودعمها , وناشد المحافظ البحسني أثناء تجواله بأقسام النادي الجميع إن يعكسوا تجربة هذا النادي في عواصم المدن لما يشكله هذا النادي وبرامجه وانشطته المختلفة في رفع مهارات المعلم وتزويده بالمعلومات العلمية والثقافية والاجتماعية وتبرز إبداعاته وتنعكس على الواقع التعليمي بالمحافظة وخلق التنافس العلمي بين الطلاب .

هذا وكان محافظ محافظة حضرموت أفتتح نادي المعلم بسيئون بحضور المدير التنفيذي لمؤسسة العون للتنمية الاستاذ / عبدالله بن عثمان وبحضور وكيل محافظة حضرموت لشئون الوادي والصحراء الاستاذ / عصام حبريش الكثيري ومدير عام مكتب وزارة التربية والتعليم بمحافظة حضرموت الوادي والصحراء الاستاذ الدكتور / محمد احمد فلهوم ومدير عام مكتب وزارة الاشغال العامة والطرق بحضرموت الوادي والصحراء الدكتور المهندس / علوي بن يحيى ومدير إدارة العلاقات العامة بالمؤسسة الاخ / زكريا بامحيمود وعدد من القيادات التربوية .

وتعرف المحافظ البحسني أثناء طوافه بأقسام النادي من قبل مدير النادي الاستاذ / حسين الصبان على الخدمات التي يقدمها والامكانيات التي يوفرها للمعلم والتجهيزات الجديدة التي اضيفت له والتي ستوفر أجواء متميزة لرواده من المعلمين والمعلمات من مختلف مديريات الوادي إضافة إلى رعاية ودعم وإبراز المواهب منهم الفنية والثقافية عبر راعي الانشطة والفعاليات والممول للنادي مؤسسة العون للتنمية .

وبدوره اثناء المدير التنفيذي لمؤسسة العون للتنمية الاستاذ / عبدالله بن عثمان على تشريف المحافظ في إزاحة الستار على افتتاح النادي رسميا مشيرا بأن المؤسسة انطلاقا من أهدافها السامية في رفع مستوى أدى التعليم في حضرموت انطلاقا من التنمية البشرية في رفع قدرات أدى المعلم من خلال عدد من البرامج التدريبية والتأهيلية التي سيتبناها النادي بالتنسيق والاشراف من قبل مكتب وزارة التربية والتعليم الذي ستنعكس نتائجه على الطلاب ومنها التحصيل العلمي , مقدما شكره وتقديره للسلطة المحلية بالمحافظة والوادي على دعمهم المعنوي لمختلف برامج ومشاريع المؤسسة .

بتمويل مؤسسة العون للتنمية
إعلان الفائزين بالأولمبياد الوطني للغة الانجليزية لمحافظات الجمهورية

شهدت مدينة سيئون في مطلع شهر ابريل من هذا العام ٢٠١٨م حفل اختتام الأولمبياد الوطني للغة الانجليزية الذي نظمته أكاديمية الموهوبين بسيئون بالتنسيق مع مكتب وزارة التربية والتعليم بوادي وصحراء حضرموت وبتمويل من مؤسسة العون للتنمية خلال الفترة ٣١ مارس – ١ ابريل.

وحققت مدارس النور بمحافظة عدن المركز الأول للأولمبياد فيما جاءت بالمركز الثاني ثانوية سيئون النموذجية بنين وحلت مدارس بن محفوظ بدوعن حضرموت بالمركز الثالث.

وفي حفل الاختتام عبر وكيل محافظة حضرموت لشؤون مديريات الوادي والصحراء عصام حبريش الكثيري عن سعادته في احتضان وادي حضرموت للمسابقات والفعاليات العلمية والتعليمية التي تعمل على الارتقاء بالطلاب واكسابهم المهارات التي تمكنهم في خوض المنافسات مع اقرانهم في المحافل العربية والدولية وحصد جوائز ومراكز متقدمة. لافتاً الى ان ذلك يساعد على وجود جيل متسلح بالعلم والمعرفة يسهم في بناء وتنمية الوطن مستقبلا.

بدوره اشار مدير دائرة المشاريع بمؤسسة العون للتنمية محمد سالم الصبان الى أن الاولمبياد الذي يقام لأول مرة بالجمهورية اليمنية يأتي لفتح بوابة للطلاب لتعلم اللغة الانجليزية بشكل ممتع يساعدهم على تجاوز عقدة اللغة الانجليزية.

منوهاً إلى ان مؤسسة العون تسعى مع شركائها من المؤسسات الحكومية والاهلية من خلال هذه الانشطة المواكبة لرؤيتها « الريادة في المنح للتنمية المستدامة « ورسالتها المتمثلة في الإسهام بتمكين المجتمعات المستهدفة وفق منح نوعية ومؤسسية مستدامة الأثر ووفق منهجية دولية.

من جانبه أشار مدير الأكاديمية انور باشغيوان الى ان ١١٠ طالب وطالبة في ١٧ فريقاً تنافسوا خلال خمس محاور في جو تفاعلي علمي أخوي اجتماعي استعرضوا خلاله مهاراتهم وقدراتهم ومواهبهم اضافة الى إحياء قيم التطوع بين اوساط المعلمين والطلاب والمجتمع بأكمله. مشيراً إلى أن الاكاديمية تقدم برامجها وفق المعايير الدولية بالشراكة مع مكاتب الوزارات بالمحافظة وبدعم من مؤسسة العون للتنمية لتقديم طلابنا للمنافسة محليا وخارجيا.

وتم بالحفل إستقبال أبطال حضرموت المشاركين بالبطولة العربية ١١للربوت بجمهورية مصر العربية. وتخلل الحفل وصلات إنشاديه باللغة الانجليزية وعرض فيلم عن مسيرة الاولمبياد منذ انطلاقة.

حضر الحفل وكيلا محافظة حضرموت المساعدين لشؤون الوادي والصحراء عبد الهادي التميمي ولشؤون الصحراء محمد الصيعري ومدراء عموم عدد من مكاتب الوزارات بوادي وصحراء حضرموت وممثل مؤسسة ماسة للاختبارات الدولية بالأردن الجهة المشرفة على الأولمبياد الدكتور اليأس بنورة وعدد من الأكاديميين والتربويين.

ملخص أشهر كتب الإدارة في جملة واحدة

هل تريد أن تقرأ في دقيقة واحدة أهم كتب الإدارة التي ظهرت خلال السنوات الماضية؟ لقد جعلنا هذا ممكنا. لنوفر عليك المال والوقت والجهد. فاختصرنا بعض أشهر الكتب الإدارية وأكثرها تأثيرا في جملة محورية واحدة تمثل الدرس والعبرة:

قبول اللامعقول / دان آرييلي

نحن لانتسم بالعقلانية في اتخاذ القرارات مثلما نتصور، وهناك مواقف كثيرة ومتنوعة للغاية تثبت أن اللامنطق هو الذي يحكم قراراتنا وخياراتنا.

معرفة ذاتك وصفاتك هي سر إنجازاتك / ماركوس باكينجهام

التركيز على إصلاح نقاط ضعفك سيضيع وقتك ومجهودك، ويقودك إلى مزيد من الفشل، لكن التركيز على مواطن قوتك سيضمن لك ممارسة ما يلائم قدراتك وإمكاناتك.

البجعة السوداء / نسيم نيكولاس طالب

يجيد الناس خداع أنفسهم باعتقادهم أنهم يعرفون أكثر مما يعرفون بالفعل، فيصبح من السهل أن تفاجئهم الأحداث الكبرى وغير المعتادة.

المدير الفعال / بيتر دراكر

ترتبط الفاعلية بما تختار ألا تفعله بقدر ماترتبط بما تفعله حقا كل يوم.

الاستثنائيون وكيف ينجحون/ مالكولم جلادويل

الموهبة والذكاء والطموح وبذل الجهد كلها عوامل مهمة للنجاح، ولكن سر النبوغ الحقيقي يكمن في استغلال الفرصة المناسبة والتوقيت المناسب.

الحافز / دانيال بينك

يتحمس الناس عندما تتوفر لهم عناصر الاستقلالية والإتقان والغاية، بدلا من المحفزات التقليدية.

معضلة المبدع / كلايتون كريستنسن

يجب أن يكون لديك الاستعداد ل «تأكل» بنفسك أحد مشروعاتك الخاسرة، بدلا من أن يأتي من يفعل ذلك، ويحل مكانك في السوق.

من جيد إلى رائع / جيم كولينز

تتحول الشركات الجيدة إلى رائعة بصمودها أمام الأزمات، وبمواجهتها واقع بيئة الأعمال الصعب، وباستثمارها مواطن قوتها.

اليابان تعود دائماً!

كلنا نتذكر ما مرت به اليابان في مطلع عام ٢٠١١ حين هاجمتها موجات تسونامي، لتهدم مفاعلاتها النووية التي تستمد منها طاقتها. لكن «اليابان» – كما عهدناها دائماً – واسعة الحيلة. تنهض سريعا، وأقوى، لتبحث عن خيارات وموارد جديدة للطاقة.

فيما يلي نظرة على مصادر الطاقة البديلة التي بدأت «اليابان» استثمارها لتعويض النقص الذي تسبب فيه تعطيل المفاعلات النووية ولبناء مستقبل أكثر أمانا.

الطاقة الكهرومائية

7٪ من الطاقة التي استهلكتها «اليابان» في 2010 استمدتها من مصادر كهرومائية، والتي تبلغ أقصى إنتاجية لها حاليا 48 جيجا واط. وتؤكد الحكومة أنه من الأجدى إضافة 12 جيجا واط إضافية، رغم أن ذلك سيكون صعبا بسبب انهيار معظم السدود اليابانية الكبرى، إذا توسعت «اليابان» في المشروعات الهيدرومانية الصغيرة التي تزيد تكلفتها لكل كيلو واط في الساعة

الطاقة الحرارية

نظراً لموقعها فوق الحزام الباسيفيكي الناري، الذي هو أكبر حلقة براكين متفجرة في العالم، تمتلك «اليابان» مصادر هائلة من الطاقة الحرارية الأرضية، معظمها لم يستغل بعد مؤخرا، قررت الحكومة إتاحة الفرصة لإنشاء مشروعات جديدة في المتنزهات الوطنية لتوليد حوالي 2 جيجا واط بحلول عام 2020، إلا أن التنفيذ سيستغرق عدة سنوات، كما أن التكلفة ستكون باهظة في البداية.

الطاقة الشمسية

في عام 2009، استمدت «اليابان» 3% فقط من طاقتها الكهربائية من مصادر متجددة بخلاف الطاقة الكهرومائية. ولكن مع المحفزات الحكومية الجديدة، من الممكن أن تصبح «اليابان» قريبا ثاني أكبر سوق للطاقة الشمسية (بعد «ألمانيا»)

طاقة الرياح

من المزمع افتتاح أكبر مزرعة رياح في اليابان بحلول عام 2016 لتنتج 126 ميجا واط. ولكن مع ضيق مساحة الأرض لبناء مثل هذه المزارع وشدة انحدار قاعة البحر، فإن إضافة قدرة كهربائية أكبر ستتطلب توربينات عائمة متصلة بكابل تحت الماء. المشكلة أن المشروعات العائمة منهكة فنيا وتتطلب صيانة متواصلة وتكلفتها ضعف تكلفة المزارع الموجودة في اليابسة.

الكتلة الحيوية

تتصدر «اليابان» دول العالم في إنتاج الطاقة من الفضلات الصلبة المحلية، إذ تستهلك 40 مليون طن سنويا. ويوجد حاليا 190 مصنع مخلفات يملك مولدات الكتلة الحيوية، و1900 مصنع أخرى على وشك ذلك. ما يعني أن الفرصة متاحة لزيادة إنتاج الطاقة الكهربائية.

إعادة البناء

في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية، تبرز أهمية إعادة البناء.
هناك ثلاث طرق لعملية الإعادة

إعادة التدوير

عملية يتم فيها تحليل المنتج المستخدم إلى مكوناته الأساسية، تستخدم تلك المكونات كمواد خام لصناعة منتجات جديدة

هناك العديد من المواد قابلة لإعادة التدوير كالألومونيوم والزجاج والورق والمطاط.

يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية 50 ألف منشأة تقوم بإعادة تدوير المواد والمنتجات، وتوظف نحو 1.1 مليون شخص، وتصل عائدات الربح فيها إلى 236 مليار دولار سنويا

التجديد

هو إعادة المنتج إلى حالته الأصلية دون إدخال أي تعديلات.

تمر عملية التجديد باستبدال الأجزاء التالفة بجديدة.

الأجهزة أو المنتجات التي مرت بعملية التجديد تتمتع بنفس المواصفات والمعايير الفنية للأجهزة الجديدة، ويقل ثمنها **40٪** عن الأجهزة الحديثة.

إعادة التصنيع

عملية تفكيك كلي للمنتج المستخدم واستبدال الأجزاء البالية بجانب إدخال بعض التعديلات لتحسين أداء الجهاز.

الأرباح الناتجة عن بيع السلع المصنعة من مواد ومنتجات مستخدمة تفوق الأرباح الناتجة عن بيع السلع المصنعة من مواد أولية.

يصل الربح من السلع المعاد تصنيعها إلى حوالي **20%.**

بينما تتراوح الأرباح الناتجة عن السلع الجديدة من **3%** إلى **8%.**

أسباب إعادة البناء

-الاستبقاء والحفاظ على معدات وآلات معينة لها دور رئيس في سير عملية التصنيع.

-عدم إقبال المستهلك على شراء منتجات جديدة مصنعة من مواد خام أولية، بل تفضيله للمنتجات المعاد تصنيعها لرخص ثمنها.

-هناك اتجاه سائد حاليا وهو تفضيل المنتجات صديقة البيئة. ومن ثم، فإن المنتجات الناتجة عن عمليات إعادة التصنيع والتدوير يفضلها المستهلك والعميل الذي يتبنى هذا الاتجاه.

-أثبتت الأبحاث أن عمليات «إعادة البناء» لاينبعث عنها غازات مسببة للاحتباس الحراري كما هو الحال في المواد المصنعة من مواد خام أولية.